السلام Aştî

صحيفة سياسية ثقافية اجتماعية منوعة تصدر عن
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

العدد(111) كانون الأول 2025

partiya.asti

selamdemocratic@gmail.com

www.selamdemocratic.com

2 هل تقوّض تركيا اتفاقية 10 آذار؟
شورش درويش

4 لماذا تتهرب سلطة دمشق من تنفيذ اتفاق 10 آذار؟
رياض درار

6 اللاوعي والتحكم فيه.. هل يمكننا تغيير ما لا ندركه؟
أحمد عباس

افتتاحية العدد

بعد سقوط الأسد.. لماذا لم تتغير سوريا؟

بعد مرور عام كامل على سقوط نظام الأسد، كان السوريون يأملون أن تبدأ مرحلة تاريخية جديدة تُغلق فيها أبواب الاستبداد وتُفتح مسارات الحرية والعدالة، غير أن الواقع الراهن يكشف خيبة واسعة، إذ سقطت الواجهة وبقيت البنية الذهنية ذاتها حاضرة في الحكم، فالعقلية القائمة على الإقصاء واحتكار القرار واستخدام القوة ما زالت تتحكم بسلوك السلطة الجديدة، وإن تبدلت الشعارات والأسماء والرايات.

تتجلى هذه الاستمرارية في سياسات الحكومة السورية الجديدة المؤقتة التي ركزت السلطة بيد فئة محدودة، ومنعت قيام شراكة وطنية حقيقية تشمل مختلف المكونات السورية، وبدل إدارة مرحلة انتقالية جامعة، جرى تكريس مركزية صارمة تتعامل مع التنوع بوصفه تهديداً ينبغي إخضاعه، فهذا النهج يعيد إنتاج الأسباب نفسها التي فجّرت الصراع، ويقوّض أي أمل ببناء دولة مستقرة. والأخطر يتمثل في الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق مكونات بعينها، ولا سيما العلويين والدروز، إلى جانب قمع الأصوات المختلفة وإسكاتها بالسلاح، وعليه، فإن أي سلطة تزعم القطيعة مع الماضي ثم تبرر العنف تفقد شرعيتها الأخلاقية.

لذلك يصبح إشراك جميع المكونات في الحكم دون تمييز ضرورة وجودية، لا خياراً سياسياً، فالسوريون، بكل انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية، شركاء متساوون في الوطن، والإقصاء يولد شعوراً دائماً بالتهديد.. وفي هذا السياق تبرز اللامركزية حلاً عملياً ومنصفاً، فاللامركزية لا تعني التقسيم، بل توزيع الصلاحيات وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها ضمن دولة واحدة وسيادة موحدة.. لقد أثبتت التجربة أن المركزية المفرطة أنتجت التهميش والاحتقان. واليوم تبدو المعادلة واضحة: إما اللامركزية التي تحمي الوحدة، أو مركزية قسرية تقود فعلياً إلى التقسيم.

يترافق ذلك مع تصاعد خطاب الكراهية والطائفية الذي تروّجه جماعات وشخصيات محسوبة على الحكومة الجديدة، عبر شيطنة مكونات كاملة وتحميلها مسؤولية جماعية، فهذا الخطاب يدمّر النسيج الاجتماعي ويغلق أبواب الثقة، إذ لا يمكن بناء دولة بخطاب تحريضي، ولا ترميم مجتمع بالتخوين.

كذلك، تسهم التدخلات الإقليمية، وعلى رأسها تركيا، في تعميق الانقسامات عبر آلة إعلامية لا تتوقف عن التحريض، خاصة ضد الكرد والعلويين والدروز، وهذه السياسات لا تنطلق من حرص على السوريين، بل من مصالح ضيقة تستخدم سوريا كساحة نفوذ، لذا فإن حل الخلافات يجب أن يكون سورياً خالصاً، قائماً على حوار وطني شامل بعيداً عن الإملاءات الخارجية.

بعد أكثر من عقد من القتل والدمار والتهجير، ومع دخول عام ألفين وستة وعشرين، يستحق السوريون الأمان والاستقرار والسلام. يستحقون دولة قانون لا دولة سلاح. ولن يتحقق ذلك إلا بنبذ الكراهية، واعتماد اللامركزية، وبناء عقد اجتماعي جديد قائم على الشراكة، فإما وطن جامع لكل أبنائه، أو استمرار دوامة صراع بلا نهاية.

ويفترض هذا المسار أيضاً إعادة بناء المؤسسات على أسس مهنية شفافة، وفصل السلطات، وضمان استقلال القضاء، وحماية الحريات العامة، وحرية الإعلام، وحق التنظيم السياسي السلمي، كما يتطلب معالجة آثار الحرب اقتصادياً واجتماعياً، عبر سياسات إنصاف وتنمية متوازنة، وإعادة إعمار عادلة، وعودة آمنة للمهجرين، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، دون انتقام أو إقصاء.

إن طريق السلام طويل، لكنه ممكن بالإرادة والحكمة، وكل تأخير في الإصلاح يزيد الكلفة الإنسانية، لذلك فإن اللحظة الراهنة تفرض شجاعة القرار، والالتزام بصون كرامة الإنسان، وتحويل الألم إلى فرصة تأسيسية، وبهذا تُطوى صفحة الحرب، وتُكتب بداية جديدة لسوريا.

إن المستقبل يُبنى اليوم بالاختيارات الصحيحة، لا بالشعارات. وسوريا، بتاريخها وتنوعها، قادرة على النهوض إذا اختارت الشراكة والعدالة. أما استمرار الإقصاء، فلن ينتج سوى مزيد من الخسائر. لقد آن الأوان لسياسةٍ تُنقذ البلاد وتكرم الإنسان، وذلك عبر إرادة وطنية صادقة، وبرنامج واضح، يضع السلام هدفاً، والإنسان محوراً، ويصنع مستقبلاً آمناً للأجيال القادمة جميعاً، بمسؤولية، وتكاتف، ووعي، واحترام، يضمن الاستقرار لكل السوريين دون استثناء.

القيادة المركزية الأميركية تكشف حصيلة عملياتها الأخيرة ضد داعش في سوريا

أكدت القوات الأميركية استمرار عملياتها العسكرية ضد داعش في سوريا، ضمن "حملة مكثفة تهدف إلى منع عودة التنظيم وحماية الأمن الأميركي والمصالح الأميركية في الخارج".

وأفادت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) عبر منصة "X"، بأن "القوات الأميركية، بالتعاون مع القوات الشريكة، نفذت ما يقارب ٨٠ عملية عسكرية منذ شهر تموز، استهدفت عناصر إرهابية، من بينها فلول تنظيم داعش التي شكّلت تهديداً مباشراً للولايات المتحدة".

وذكرت سنتكوم أن "تنظيم داعش أسهم خلال العام الماضي في التحضير لما لا يقل عن ١١ مخططاً أو هجوماً استهدف مصالح داخل الولايات المتحدة"، مشيرة إلى أن "العمليات الأميركية خلال الأشهر الستة الماضية أسفرت عن احتجاز ١١٩ عنصراً من التنظيم ومقتل ١٤ آخرين، ما عطّل محاولاته لإعادة تنظيم صفوفه وشن هجمات على المستوى العالمي".

وفي أيلول الماضي، نفذت القوات الأميركية عملية مداهمة في سوريا "أسفرت عن مقتل القيادي البارز في تنظيم داعش عمر عبد القادر، الذي كان يعمل بشكل نشط على التخطيط لهجمات ضد الولايات المتحدة".

وقال قائد القيادة المركزية الأميركية، الأدميرال براد كوبر، إن القوات الأميركية "ثابتة في سعيها الدؤوب لملاحقة الإرهابيين الذين يسعون لإلحاق الأذى بالأميركيين ومصالحهم في الخارج"، مؤكداً أن العمليات في سوريا تمثل عنصراً حاسماً لمنع داعش من استعادة قدراته وفرض تهديد واسع النطاق.

وأشار كوبر إلى أن القوات الأميركية دمّرت خلال الشهر الماضي أكثر من ١٥ مخبأً للأسلحة التابعة لداعش في جنوب سوريا، إضافة إلى تدمير أكثر من ١٣٠ قذيفة هاون وصاروخاً، إلى جانب بنادق ورشاشات وألغام مضادة للدبابات ومواد تُستخدم في تصنيع العبوات الناسفة.

كما أعلنت القيادة المركزية أن القوات الأميركية نفذت في تموز عملية مداهمة في مدينة الباب بريف حلب، أسفرت عن مقتل المتزعم البارز في داعش ضياء زوبع مصلح الحرداني ونجليه، والذين كانوا يشكلون تهديداً مباشراً للقوات الأميركية وشركاء التحالف.

وختم كوبر بالقول إن "نشر قواتنا للقضاء على هذه العناصر يجعل الولايات المتحدة والمنطقة أكثر أمناً"، مؤكداً مواصلة ملاحقة شبكات داعش ومنع عودته مجدداً.

٣٨ حزباً وتنظيماً سياسياً تدين الهجمات على الشيخ مقصود والأشرفية

أدان ٣٨ حزباً وتنظيماً في إقليم شمال وشرق سوريا، من بينهم حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، الهجمات التي شنتها فصائل تابعة للحكومة الانتقالية في سوريا على حيي الشيخ مقصود والأشرفية، ودعت جميع المكونات في إقليم شمال وشرق سوريا للوقوف صفاً واحداً مع أبنائهم في قوات سوريا الديمقراطية.

أصدرت الأحزاب السياسية في إقليم شمال وشرق سوريا بياناً حول الهجمات التي نفذتها فصائل تابعة للحكومة الانتقالية في سوريا، على حيي الشيخ مقصود والأشرفية، جاء فيه:

"منذ أن تولت هيئة تحرير الشام الحكم في دمشق، لم تألُ جهداً في قتل المختلفين عنها مذهبياً. من الهجوم على المدنيين في الشهباء، حيث كان يقيم هناك مئات الآلاف من مهجري عفرين منذ احتلالها من قبل تركيا عام ٢٠١٨، ونجوا بأرواحهم فقط. إلى الهجوم على المكون العلوي في الساحل، وارتكاب مجازر بحقهم، إلى الهجوم على المكون الدرزي في السويداء، وارتكاب مجازر ضدهم. على الرغم من اتفاق آذار الذي نص على وقف إطلاق النار في جميع الأراضي السورية، وكذلك اتفاق نيسان بين الحيين ومحافظة حلب".

وأضاف البيان: "ولكن لأن نيات الحكومة الانتقالية لم تكن جيدة، فقد حاصرت الحيين وجعلت سكانهما رهائن لديها، ومنعت دخول المواد الأساسية إليهما. وأججت الشارع ونشرت خطاب الكراهية بشكل ممنهج، على الرغم من عدم قيام الإدارة الذاتية سوى بالدعوة إلى الحلول ومنع الكراهية، وجولات التفاوض الاعتيادية لتطبيق اتفاق آذار، ولكن ماطلت هذه السلطة مستندة إلى الدعم التركي".

وأشار البيان: "يبدو أن العملية كانت مبيتة، وذلك لمنع أي تطبيق لاتفاق آذار الذي يحقن الدم السوري، وضمان حقوق جميع مكونات الشعب السوري دستورياً".

وأوضح: "وعلى الرغم من التصريحات من الإدارة الذاتية وقسد بأن هناك قرباً للتوصل إلى تطبيق بند دمج قسد، فإن ذلك لم يرُق للنظام التركي، فبعث وزير خارجيته إلى دمشق، لنسف أي تقارب بين السلطة وقسد، وأعطى الأوامر لسلطة دمشق بالهجوم على الحيين والتجهيز للقيام بحرب ضد قسد في مناطق أخرى".

وأكد البيان "أن هذا الهجوم على هذين الحيين اللذين انسحبت منهما قسد، تنفيذاً لاتفاق نيسان، يوضح نية الغدر لدى هذه السلطة، كما نؤكد بأننا نقف صفاً واحداً جنباً إلى جنب مع قوات سوريا الديمقراطية".

وأدان البيان: "بشدة التدخل التركي في الشأن السوري ورضوخ سلطة دمشق للأوامر التركية".

وطالب التحالف الدولي وعلى رأسهم أمريكا بردع تركيا أولاً، وسلطة الشرع ثانياً عن العدوان، وإلزامها بتطبيق اتفاق آذار.

كما طالب جميع المكونات في إقليم شمال وشرق سوريا بالوقوف صفاً واحداً مع أبنائهم في قوات سوريا الديمقراطية، من أجل سوريا تعددية ديمقراطية لا مركزية".

خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي يفكّك سوريا

شرفان سيف الدين

بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على ربيع الشعوب الذي اجتاح الشمال الإفريقي والشرق الأوسط، والذي نتج عنه تغيير في بنية بعض الأنظمة الحاكمة؛ تعيش معظم هذه الدول حالة يُرثى لها من الانقسام المجتمعي داخل هذه البلاد على صعيد الجغرافيا، كما في ليبيا التي تعيش حالة من الانقسام بين حكومة بنغازي في الشرق وحكومة طرابلس في الغرب. والسودان الذي انفصل عنه جنوبه كدولة مستقلّة بعد صراع مرير وطويل أفضى إليه كحلّ نهائي، ومن ثم ما يجري حالياً في السودان من صراع داخلي يعيشه كأسوأ مأساة في المنطقة والعالم، وكذلك اليمن الذي يعيش حالة انقسام حادّ ما بين الحكومة المعترف بها دولياً وحكومة الحوثيين، والذي يعيد إلى الأذهان حالة اليمن المنقسم ما بين الشمال والجنوب في تسعينيات القرن الماضي. أمّا في سوريا وبعد أكثر من نصف قرن على حكم عائلة الأسد وأكثر من ستّة عقود على حكم حزب البعث كمنظومة سياسية، وبعد أربعة عشر عاماً من قيام الشعب في وجه هذا النظام وبعد سقوطه منذ أكثر من عام، باتت سوريا تعيش حالة من الاغتراب والتفرقة بين مكوّناتها وعلى جميع الأصعدة الاجتماعية والقومية والجغرافية والدينية والمذهبية وغيرها. ربما تكون هذه أيضاً نتيجة طبيعية لحالة الاحتقان والتراكم المرحلي لكل ما سبق، نتيجة السياسة التي انتهجها النظام البائد على مدار نصف قرن، وسياسة النظام الجديد منذ تسلّمه السلطة، والتي زادت من الشرخ بين مكوّنات الشعب السوري وخلال مدة قصيرة.

ماذا بعد عام على سقوط نظام البعث السوري؟

لم يكن خافياً فيما ما سبق ولا حالياً أيضاً أنّ سقوط النظام السوري السابق قد جاء نتيجة تفاهمات دولية أولاً، وأخرى إقليمية ثانياً، خاصة بعد استلام إسرائيل لملف الشرق الأوسط والإشراف المباشر على التغييرات التكتيكية والاستراتيجية فيها، وبالتحديد بعد كل من:

- أزمة كورونا العالمية.
- الاتفاق الإبراهيمي مع بعض دول الخليج وإمكانية توسيعه مع الدول الباقية منها.
- استلام حركة طالبان لأفغانستان بعد عقدَين من السيطرة المباشرة الأمريكية.
- الحرب الروسية – الأوكرانية التي كانت بمثابة الصفعة القوية للاتحاد الأوربي والناتو بشكل خاص.
- وأخيراً مغامرة حركة حماس في السابع من أكتوبر/ تشرين أول من عام ٢٠٢٣م.

كل ما سبق من الأسباب والعوامل كانت كفيلة لإسرائيل بأن تقضي على التوسّع الإيراني بشكل خاص في الشرق الأوسط، وقطع أذرعها في كل من الجنوب اللبناني وسوريا واليمن والعراق، وحتى الاستهداف المباشر لإيران نفسها في تموز من صيف ٢٠٢٥م، وضرب مواقعها الاستراتيجية وشخصياتها المهمة وذات الثقل في اتخاذ القرارات المصيرية ضد إسرائيل ومصالحها في المنطقة. من المؤكّد أنّ سقوط النظام السوري ومنظومة البعث كان نتيجة وليس هدفاً، وتبيّن كل ذلك من خلال وصول هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتحت مسمّى "إدارة العمليات" لحملة ردع العدوان وتحالفاتها مع بعض الفصائل ممّا يسمى بالجيش الحر، والانطلاق من أقصى الشمال الغربي، وبالتحديد من محافظة إدلب، في السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٢٤م، والوصول إلى العاصمة دمشق في الثامن من ديسمبر/ كانون أول من نفس العام، أي في غضون أحد عشر يوماً فقط، بحيث يؤكّد مدى توافق هذه الدول على الإسراع في إسقاط أذرع إيران في المنطقة، وقطع طرق الإمداد فيما بين المركز طهران والفروع في كل من دمشق ولبنان.

بكل تأكيد؛ إنّ هذه النتيجة التي كانت بتوافقات دولية وإقليمية، كما أسلفنا، قد جاءت لصالح وهوى الشعب السوري الذي ذاق الأمرّين على مدار عقد ونصف، وكانت فسحة وبصيص أمل لهم بأن يكون القادم أفضل، لكن ما جرى بشكل متسارع من طرف الحكومة السورية المؤقّتة، والتعيينات في المناصب، والتسلّط على مفاصل الدولة والمؤسسات بشكل طاغٍ، وإقصاء باقي شرائح ومكوّنات المجتمع؛ قد أدّى إلى ردّ فعل عكسي على المجتمع، كما أنّ أحداث الساحل السوري في آذار، وكذلك أحداث السويداء في تموز من العام الحالي كانت مفصلية وذات ردّ فعل عكسي على دمشق وحكومتها المؤقّتة أيضاً، خاصةً مع دخول إسرائيل بشكل مباشر على الخط، وتنفيذها ضرباتٍ على محيط القصر الجمهوري ووسط دمشق على كل من مبنيَي وزارة الدفاع وهيئة الأركان.

شمال وشرق سوريا في مرمى خطاب الكراهية:

كانت استجابة الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا إيجابية تجاه كل ما حدث ويحدث على عموم الجغرافية السورية؛ فكان الاتفاق الأمني ما بين قائد قوات سوريا الديمقراطية والرئيس السوري المؤقّت في العاشر من آذار الأمل المرجوّ لكل السوريين، خاصةً المناطق التي يحتلّها الجيش التركي والفصائل السورية التابعة له، مثل عفرين وجرابلس وكري سبي (تل أبيض) وسري كانييه (رأس العين)، إلّا أنّ التكشير عن الأنياب الخبيثة ما لبث أن تبيّن مبكّراً في كل من مدينة منبج وسد تشرين، ومحاولة تلك الفصائل الدخول إلى شرق الفرات، ولكن بعد مقاومة أكثر من شهرين باءت جميع تلك المحاولات بالفشل؛ ممّا أوجب التدخّل الدولي وبالتحديد الأمريكي لإيقاف كل تلك الهجمات وإصلاح ذات البين بدون رضى الطرفين أساساً، ولم تكن اتفاقية العاشر من آذار سوى نوع من الاتفاق الطردي لتهدئة الأوضاع، ومع مرور الوقت أصبح خطاب الكراهية ضدّ مناطق شرق الفرات وضدّ الإدارة الذاتية هدفاً يومياً، خاصةً من قبل التيّار المحسوب على فصائل ما يسمّى الجيش الحرّ والتيّار أو الجناح السياسي المحسوب عليهم والمتسلّقين الجدد حول الحكومة المؤقّتة، ولو أنّنا وفي حسبة بسيطة راجعنا تاريخ هؤلاء الأشخاص، الذين يتمثّلون فقط في أفراد، لوجدنا أنّهم هم أنفسهم مَن كانوا يعادون ما كانت تُعرَف بحكومة الإنقاذ، والتي كانت تدير الأمور في إدلب وأريافها، وبالتالي تتّضح الصورة بشكل أوضح على مدى سطحية هؤلاء وانتهازيّتهم تجاه الثورة السورية ومدى انبطاحهم لمَن يقود المرحلة، في تطبيق سافر للمقولة الشعبية (معاهم معاهم.. عليهم عليهم).

مَن يدير سوريا سابقاً وحالياً هم مجرّد بيادق صغيرة:

المعضلة السورية الأساسية تكمن في العقلية الصغيرة التي كانت تدير سوريا تحت عباءة تطبيق الأجندات الخارجية، فبشار الأسد وحزب البعث كانا غارقَين تحت النفوذَين الروسي والإيراني على حساب السوريين أنفسهم، وتبيّن كل ذلك من خلال التسريبات التي تكشف يوماً بعد آخر مدى استهتار وعبثية القيادة مع دماء الشعب لإشباع نرجسيتها ومصالحها الشخصية الضيّقة فحسب، اليوم وبعد عام كامل من سقوطهم ما زالت نفس العقلية تدير المشهد ولكن بشخوص ووجوه أخرى، فتسلّط هيئة تحرير الشام على جميع المفاصل يزيد من الشرخ في المجتمع السوري، وعليه يتم بين الحين والآخر طرح أسماء من المعارضة التكنوقراطية أو المنشقّين السابقين عن النظام البعثي كحلول وسطية للملمة السوريين حولهم ومنحهم شيئاً من الراحة النفسية من التيار الإسلامي المتشدّد، وكنوع من الخصخصة السياسية وتقاسم السلطات، كما يجري في لبنان والعراق، كنوع من مراضاة الجميع ولو بشكل عرفي دون توثيق ذلك بتواقيع رسمية، ليتحوّل مع مرور الزمن هذا العرف إلى نوع من القانون المجتمعي.

تركيا تُعَدّ من اللاعبين الإقليميين الأساسيين في إدارة الملف السوري، وتنافس المملكة العربية السعودية في ذلك، لكنّ المشروع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها في المنطقة، إسرائيل، ومن خلفها الكتلة العربية الداعمة لهذا المشروع، لا يتقاطع مع الأهداف التركية المعلنة والمخفية؛ لذا تحاول تركيا دائماً خلط الأوراق لتتمكّن من الخروج بأقلّ الخسائر، فمثلاً حسب المتابعة يتبيّن لنا ما يلي:

*تركيا ومن خلال المبادرة الأخيرة التي أطلقها السيد عبد اللّه أوجلان تحاول بشتى الوسائل من خلالها إبعاد الكرد في المنطقة عن أي انفتاح على الغرب، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

*رأس الهرم في حزب العدالة والتنمية ورئيس تركيا الحالي أردوغان، غير مرتاح لكل هذه العملية أو المصالحة، ولكن يبدو أنّها تُفرض عليه من الدولة العميقة التركية بواجهة زعيم حزب الحركة القومية دولت بخجلي.

*دولت بخجلي ومن خلفه من الدولة العميقة ليست لديه أي مشكلة في الإطاحة بأردوغان من أجل تركيا ككل.

*بالأساس العلاقة ما بين القوميّين ممثّلة بالحركة القومية، والإسلاميين ممثّلة بالعدالة والتنمية، هي علاقة تكتيكية وليست استراتيجية، وجاءت نتيجة الانقلاب المزعوم والمشكوك في أمره صيف عام ٢٠١٦م.

وبالتالي؛ وبحسب كل ما سبق، فإنّ تركيا هي المستفيد الأول من حالة اللااستقرار السياسي في سوريا، وذلك لتصدير مشاكلها الداخلية فحسب.

النتيجة أو خلاصة القول:

إنّ النظام المركزي لم يعد صالحاً في المنطقة، وليس في سوريا فحسب، فخصوصية الأديان والقوميات والجغرافيا المتداخلة تفرض على المنطقة شكلاً ونموذجاً جديداً للتعايش، من خلال الفيدرالية أو اللامركزية أو الاتحادية أو غير ذلك، ضمن تفاهمات تتم عبر الحوار والحوار الجادّ ما بين جميع الأطراف، وليس عن طريق التسويق لخطاب الكراهية والتضليل الإعلامي المسوّق له عبر بعض القنوات المرتبطة بأجندات مشبوهة ومنصّات تُدار من جغرافية معيّنة، إنّ الخلاف ما بين المركز، دمشق، وشمال وشرق سوريا والساحل والجنوب هو خلاف يرتكز بالأساس على الاختلاف العقائدي والأيديولوجي بين رؤىً متناقضة، وليس خلافاً بسيطاً حول مسألة المحاصصة أو التقسيم، وعليه فإنّ الشعب السوري من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه اليوم هو أحوج للاستقرار السياسي والاقتصادي، ولملمة بيته الداخلي والعودة إلى البناء والعمار ووضع السلاح جانباً، وإعلاء صوت العقل فوق أي صوت آخر يحاول التحريض والتسويق لأي خطاب طائفي أو مذهبي أو خطاب كراهية.

هل تقوّض تركيا اتفاقية ١٠ آذار؟

شورش درويش

(السلام– المركز الكردي للدراسات).. بين وقتٍ وآخر تصدر عن مسؤولين أتراك تصريحات تدعو إلى تسريع تنفيذ اتفاقية ١٠ آذار/ مارس الموقّعة بين قوات سوريا الديمقراطية "قسد" وسلطة دمشق، فيما يعني التسريع والتنفيذ وفق المخيال الرسمي التركي، نزع الطابع المؤسسي والوطني لقسد والانضمام تالياً كأفراد للجيش "العربي" السوري. ومن الطبيعي أن هذه الرؤية التركية تعني أمراً واحداً وهو حلّ قسد لا دمجها وفق ما تحمله كلمة دمج من معانٍ واضحة. ولعلّ هذا المطلب التركيّ تجاوزته كل من قسد ودمشق اللتين اتفقتا مطلع أكتوبر الماضي على تصوّرات أوّلية للدمج بمباركة أميركية. ومفاد تلك التصوّرات، تحوّل قسد إلى مجموعة فرق وألوية عسكرية بصورة تعزّز من خلالها هيكلية وزارة الدفاع الهشّة، التي باتت تثير ريبة واشنطن بعد الخرق الكبير داخل قطاعها الأمني الذي تكشّف إثر هجوم تدمر ومقتل جنود أميركيين.

في الأيام القليلة الماضية خرج وزير الدفاع التركي يشار غولر، ليستكمل مهمّة وزير الخارجية هاكان فيدان، في التلويح بخيارات وسيناريوهات فُهم منها أنها تسعى إلى الضغط على قسد من خلال الإبقاء على الخيار العسكري قائماً، ولعل فتح فصائل تابعة لسلطة دمشق المواجهات في الشيخ مقصود مساء الاثنين انعكاس لأدوات الضغط التركية في جانب منه. رغم ذلك، تبدو حدّة الغضب التركي مفتعلة وقليلة الأثر بالنظر إلى مسار متعرّج وصعب تخوضه تركيا منذ شباط/ فبراير الماضي، مع إعلان مؤسّس العمال الكردستاني عبداللّه أوجلان إنهاء مسيرة الكفاح المسلّح والذهاب إلى الخيار السياسيّ عوضاً عن رحلة الصراع المسلّح الدائري والمكرّر. وبالتالي فإن ما يجري داخلياً يمثّل كسراً لحلقة النزاع المسلّح لصالح النضال الديمقراطي والمدني والشعبي. وتشهد تركيا منذ ذلك الحين عملية سلام نشطة توارب تركيا في إطلاق مسمّيات أخرى عليها. ورغم أن شروط السلام الصعب تتطلّب مقداراً من ضبط النفس لئلّا تنتكس جهود السلام، فإن تركيا تجد في التصريحات متنفّساً لصالح امتصاص احتقان الاتجاهات الفاشية والشوفينية الرافضة للتسوية وتصويب العلاقة الجدلية بين الكرد والأتراك.

داخل هذا الجوّ المشحون بالتوجّس المتبادل، أدلى وزير الدفاع التركي يشار غولر خلال الأيام القليلة الماضية بتصريحات صحفيّة مغالية تجاه قسد، مطالباً إياها بالانضمام للجيش على شكل أفراد وتسريع عملية الدمج، رغم عدم وجود مؤسسات أمنية وعسكرية راسخة أو واضحة المعالم في سوريا. دعوة غولر تعني في باب ما ذهاب قسد ومن خلفها مناطقَ شمال شرق سوريا بخطى مسرعة نحو الهاوية والفوضى وتجدّد الحرب الأهلية، خاصّة أن المبدأ الذي طرحه في المؤتمر الصحفي يوم "دولة واحدة وجيش واحد" لا ينطبق على بلد متصدّع تتناهبه فصائل لم تتحوّل إلى جيش بعد، وهو ما يعني أن الأولوية ينبغي أن تنصبّ على تشكّل دولة واحدة وفق تعاقد جديد تحتل فيه مسألة بناء جيش وطني، فوق فئوي أو فصائلي، أولوية قصوى.

ظاهرياً، تبدو وزارتا الدفاع والخارجية متحفّظتين على مسار السلام السوري، وتبديان الكثير من التطرّف والاستفزاز الخطابي والسعي لتعطيل اتفاقية آذار وإثارة المخاوف من الارتدادات المحتملة على مسار السلام الداخلي التركي. تشمير المؤسسة العسكرية عن ساعديها يحيلنا إلى ما جرى في التاريخ التركي القريب، تحديداً الفترة بين الأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، إذ جهدت وزارة الدفاع إلى تحطيم كل أمل للوصول إلى تفاوض حرّ ومشرّف مع حزب العمال الكردستاني، وذهبت باتجاه اختبار خيار الحرب بثقة مفرطة. كان يبدو أن خيار الثنائي رئيس الوزراء أردوغان والرئيس عبداللّه غُل وقتذاك أقلّ ميلاً للخيارات العسكرية المكلفة متحسبةً إمكانية فشل الجنرالات في اجتراح معجزة إلحاق هزيمة مبرمة بالكردستاني. ضحّى الجنرالات بمكانتهم المثيرة لمتاعب الحكومات التركية، وتعرّضوا لهزيمة كبرى في منطقة زاب بكردستان الجنوبية، وربّما هي التي غيّرت معادلة ثقل المؤسسة العسكرية العقائدية داخل تركيبة الدولة، وبالتالي عدّلت تلك الحرب كفّة الميزان الداخلي، حيث اضطرّ معسكر الرافضين لعملية السلام عبر التفاوض إلى التسليم بحقيقة أن المسألة لا يمكن أن تبقى أمنية وعسكرية، ويمكن إدارتها بالسياسة والتفاوض عبر شبكات من الوسطاء الكرد والغربيين.

آنذاك، بدا وزير الدفاع يشار بويوكانت مندفعاً للحرب، غير أن ما حصل خالف كل تفاؤل بإحراز تقدّم على المسار العسكري؛ فعلى وقع الهزيمة، وبعد مرور حوالي شهر عليها، توجّه الرئيس العراقي جلال طالباني إلى أنقرة، والتقى بأردوغان وغُل ورئيس جهاز المخابرات إيمري تانر، وإثر انتهاء اللقاء الرسمي بقي أردوغان وغل بمفردهما معه في الداخل. وبعد أن أغلقا الباب سألاه: "ماذا حدث في زاب؟ ما هو وضع حزب العمال الكردستاني؟". شرح طالباني لهم الوضع الميدانيّ، لكنه علّق بعد عودته إلى السليمانية قائلاً: "ما رأيته هو التالي: هزيمة الجيش التركي في زاب جعلت من غل وأردوغان سعيدين. كانت عيونهما تضحك!". من خلال الركون إلى شهادة الرئيس العراقي الراحل، يمكن استنتاج صورة الانقسامات الحادّة والمزمنة داخل المؤسسات التركية فيما خصّ الموقف من ملف السلام، حيث إن هزيمة اتجاه داخل الدولة حينها كان يعني بالضرورة انتصار اتجاهٍ آخر، والحال أن ما جرى لم يكن لعبة تبادل أدوار، بل تنافساً على من يملك القرار؛ فهل تشهد تركيا في وقتنا الراهن انقساماً فيما خصّ معالجتها لملف قسد أم أن المسألة برمّتها لا تتعدّى كونها لعبة تبادل أدوار؟

من وجهة نظر حذرة، يمكن وضع التصريحات التركية المتشدّدة تجاه قسد بأنها إشارات إلى احتمالين: الأول، حدوث انقسام وتصدّع داخل بيت السلطة على ما حصل في أعوام ١٩٩٣ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧– ٢٠٠٨ و٢٠١٣– ٢٠١٤ وانتهى إلى هزيمة التيار المعتدل في الدولة والحكومة لصالح القوى "التجريبية" التي رأت بأن هزيمة المقاتلين الكرد ممكنة وفق تهويمات سياسية استمدّت قوّتها من الظرف الإقليمي والدولي. فيما يقوم الاحتمال الثاني على أن ما يجري من تصريحات متشدّدة وأخرى دافعة للتفاهم مع قسد يأتي في سياق لعبة تبادل الأدوار لدفع قسد لتقديم تنازلات أكبر. لكن في الحالتين، ثمّة قاسم مشترك يشير إلى وجود عطب داخل "الدولتين" العميقة والظاهرة، ومردّه الرغبة في "التجريب" وعدم اعتبار السلام بين تركيا والعالم الكردي مسألة استراتيجية تنتقل تركيا بموجبها إلى عصر الجمهورية الثانية القائمة على المساواة والاعتراف.

يبقى أن التهديدات التركية باللجوء إلى "سيناريوهات" أخرى للتعامل مع قسد، في إشارة إلى الخيار العسكري، تبدو غير مقنعة بالنظر إلى تموضع ودوران السياسة السورية حول القرار الأميركي، وتبدو بذلك وسيلة لإعادة هندسة اتفاقية آذار وفق رؤية قومية تركية لم تعد تهمّ الولايات المتحدة ودول المنطقة. وفي الأثناء، تشدّد واشنطن على المضي في تطبيق الاتفاقية غير آبهة بتصورات الأتراك حول آلية الدمج، ذلك أن طريق الاستقرار في سوريا وفق المنظور الأميركي يمرّ بتموضع قسد في قلب المنظومة الدفاعية السورية، إذ لا تزال قسد تشكّل الرافعة الصلبة في مسار محاربة تنظيم داعش على ما كشفته حادثة هجوم تدمر المربكة لكل من تصوّر أن زمن الاعتماد على قسد شارف على الانتهاء.

أصبح من البديهي القول إن أيّ قرار عسكري تركي متهوّر لن يعني إغضاب واشنطن فحسب، بل سيعني تحطيم عملية السلام الكردية التركية برمّتها. والغالب على الظنّ، إن التهديدات التركية تأتي وفق تصوّر تركي استباقي يقوم على فكرة أن تقدّم حلّ القضية الكردية في سوريا سيرتدّ حتماً إلى داخل تركيا، ولأجل ذلك تحاول أنقرة التخفيف من نتائج "الحلول العادلة" لهذه القضية في سوريا، حتى لا تنتقل إليها عدوى تلك الحلول العادلة.

مسد يحتفي بذكرى تأسيسه ويجدد عهده لسوريا ديمقراطية لا مركزية

بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس مجلس سوريا الديمقراطية "مسد"، وأولى ذكرى لسقوط النظام البعثي، نظم المجلس احتفالية سياسية جماهيرية في صالة شتو بمدينة الحسكة في مقاطعة الجزيرة، تكريماً لمسار النضال المشترك من أجل الحرية وبناء سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية.

وشهدت الاحتفالية مشاركة واسعة لممثلين عن الأحزاب السياسية، والتنظيمات النسائية، والقوى المجتمعية الفاعلة، إلى جانب ممثلي الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية، وشيوخ عشائر عربية وكردية.

وافتتحت الاحتفالية بكلمة ترحيبية ألقتها الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية في مقاطعة الجزيرة، فيفيان بحو أوسي، قالت فيها إن هذه المناسبة لا يمكن اختزالها بذكرى زمنية، بل تُقاس بحجم التضحيات التي قدّمتها الشعوب وبالطريق الذي شقّته بدمائها وإصرارها.

وأكدت أن عشر سنوات من عمر مجلس سوريا الديمقراطية لم تكن مجرد تجربة سياسية، بل مساراً لإعادة الاعتبار للإنسان، ومحاولة لكتابة صفحة جديدة في تاريخ البلاد، لا تُكتب بالقوة والسلاح وحدهما، بل بإرادة الشعب وكلمته الحرة.

وأشارت إلى أن سقوط النظام البائد في ذكراه الأولى أثبت أن من ظنّ نفسه مالكاً للبلاد فشل في كسر إرادة الناس، لأن التاريخ لا يرحم. وأضافت أن "مسد" خاض خلال هذه السنوات اختباراً حقيقياً لبناء نموذج جديد في منطقة أنهكتها الحروب، ورغم الضغوط والتحديات، بقي متمسكاً بمشروع ديمقراطي قائم على التنوع والعدالة الاجتماعية، يضع المرأة في الصفوف الأولى، ويمنح الشباب دوراً شريكاً، ويكفل للمكونات إدارة شؤونها.

وشددت على أن المجلس لم يدافع يوماً عن سلطة، بل عن الإنسان وكرامته وحقه في الحرية، مؤكدة أن المسؤولية اليوم أكبر من أي وقت مضى، وتتطلب حماية ما تحقق بدماء الشهداء، وتعميق أسس الإدارة الذاتية بوصفها حلاً وطنياً لسوريا، ومشروعاً مفتوحاً لكل من يؤمن بسوريا ديمقراطية لا مركزية تضمن كرامة جميع أبنائها.

تلا ذلك، كلمة للرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية، ليلى قره مان، قالت فيها إن سوريا تمرّ اليوم بلحظة مفصلية تحتاج إلى رؤية صادقة تعيد للسوريين حقهم في العيش بكرامة وعلى قدم المساواة، مؤكدة أن تضحيات الشابات والشباب الذين سطروا ملاحم البطولة تشكّل مصدر قوة ودافعاً للاستمرار.

وأوضحت أن إحياء الذكرى العاشرة لتأسيس مجلس سوريا الديمقراطية، بالتزامن مع الذكرى الأولى لسقوط النظام البائد، لا يهدف إلى استذكار الماضي فقط، بل إلى تجديد روح الشراكة الوطنية وترسيخ القيم الديمقراطية بوصفها خيار المستقبل.

وأكدت أن تأسيس "مسد" جاء في مرحلة شديدة التعقيد من تاريخ سوريا، اتسمت بالحروب والتفكك وصعود التنظيمات الإرهابية، وكان استجابة وطنية لإنقاذ البلاد ووقف نزيف الدم وفتح أفق لحل سياسي شامل.

وأضافت أن المجلس حمل منذ انطلاقه مشروع سوريا الديمقراطية التعددية اللامركزية، لا كشعار، بل كممارسة سياسية، مشيرة إلى أن وحدة السوريين كانت ولا تزال الأساس لبناء سوريا المستقبل.

وذكرت أن اللامركزية شرط للاستقرار، وأن الإدارة الذاتية تمثل مشروعاً وطنياً لسوريا كلها.

وفي ختام كلمتها، شددت ليلى قره مان على أن المرحلة الانتقالية الراهنة تضع البلاد أمام خيارين: إما بناء دولة عادلة، أو الانزلاق نحو الفوضى، مؤكدة أن مسؤولية القوى الوطنية اليوم هي تحويل هذه المرحلة إلى نقطة انطلاق نحو سوريا حرة ديمقراطية لا مركزية، تصون حقوق جميع السوريين والمهجرين.

ومن جانبه، قال الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، حسين عثمان في كلمة ألقاها: "يسعدنا أن نتوجّه بأحرّ التهاني إلى مجلس سوريا الديمقراطية، وإلى جميع القوى والتنظيمات السياسية المنضوية تحت سقفه، وكذلك إلى عموم شعبنا السوري، بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس "مسد"، التي تتزامن مع سقوط نظام البعث، في لحظة تاريخية شكّلت بداية مرحلة جديدة في تاريخ وطننا، عنوانها السعي نحو الحرية والديمقراطية وبناء الدولة على أسس عادلة".

وأضاف: " لقد تأسس مجلس سوريا الديمقراطية في مرحلة كانت فيها الحرب تمزّق الجغرافيا السورية، وفي ظل غياب أي إطار وطني جامع يعبّر عن تطلعات السوريين. ومن رحم تلك الظروف الصعبة، انبثق "مسد" حاملاً رؤية سياسية جديدة، ومشكّلاً مظلة وطنية جامعة للإدارة الذاتية الديمقراطية، واحتضن في صفوفه قوى سورية متعددة من مختلف المكونات، واضعاً هدفه الأساس صياغة سوريا جديدة تقوم على الشراكة واللامركزية، وتضع حدّاً لحقبة طويلة من الاستبداد والتهميش التي خيّمت على البلاد".

وتابع: "اليوم، نقف أمام مرحلة شديدة الحساسية تتطلّب تضافر جهود جميع الوطنيين من أجل بناء سياسي واجتماعي ومؤسساتي متين.

وفي هذا السياق، قدّم مجلس سوريا الديمقراطية، ولا يزال، مشاريع وطنية ديمقراطية ترتكز على مبادئ اللامركزية، والعدالة، والمساواة، وتعزيز المشاركة الشعبية".

ودعا عثمان "جميع السوريين إلى توحيد خطابهم الوطني، فالمسؤولية مشتركة، واللحظة الراهنة تتطلّب التقارب لا التباعد، والتطلّع إلى المستقبل، لا العودة إلى الوراء".

ويُذكر أن مجلس سوريا الديمقراطية تأسس في العاشر من كانون الأول عام ٢٠١٥، خلال مؤتمر عقد في مدينة ديرك أقصى شمال وشرق سوريا.

منظمة حقوقية: أكثر من 160 مختطفاً و60 قتيلاً و2500 مفقوداً في عفرين خلال 2025

استعرض مدير منظمة حقوق الإنسان عفرين – سوريا، إبراهيم شيخو، حصيلة الانتهاكات التي شهدتها منطقة عفرين خلال العام الماضي، مؤكداً استمرار الجرائم منذ سيطرة مرتزقة الاحتلال التركي عليها.

وأوضح شيخو أن عفرين "شهدت خلال العام المنصرم ما يقارب ١٦٠ حالة اختطاف، كما وثقت المنظمة نحو ٦٠ حالة قتل، بينها ٤ نساء معظمها جرت في ظروف غامضة على يد مسلحين مجهولين دون محاسبة".

وأضاف أن "حالات الإيذاء والاعتداء على المدنيين أثناء عمليات السرقة الليلية، أصبحت مشهداً متكرراً في ظل انتشار السلاح وغياب المساءلة والفلتان الأمني بات السمة الأبرز في المدينة".

وفيما يخص الاعتداءات على الممتلكات قال شيخو: "إن عمليات قطع الأشجار المثمرة تجاوزت ٣٠٠٠ شجرة، معظمها من الزيتون إضافة إلى حرق نحو ٥٠ هكتاراً من الأحراج، أما موسم الزيتون، وهو الحدث الأبرز هذا العام، فقد شهد بحسب التوثيقات سرقة أكثر من ٢٥ ألف شجرة زيتون، فيما لا تزال عشرات الآلاف من الأشجار تحت سيطرة المرتزقة و"المكاتب الاقتصادية" في عفرين".

وبيّن إبراهيم شيخو "مرّ عام على سقوط نظام البعث وما زالت الأسباب التي أدت إلى التهجير قائمة، والانتهاكات في عفرين مستمرة".

وأوضح أن "ضعف سلطة الحكومة الانتقالية، في عفرين، أفسح المجال أمام المرتزقة لإدارة المنطقة وفق مصالحها ما يجعل عودة المهجرين مهدد بعقبات كبيرة".

وتطرق مدير منظمة حقوق الأنسان عفرين – سوريا في حديثه، إلى وضع المهجرين، خصوصاً من عفرين ورأس العين وتل أبيض، مشيراً "إلى أن عشرات الآلاف من العائلات ما تزال تعيش في مخيمات بمناطق شمال وشرق سوريا وسط غياب شبه كامل للمساعدات الإنسانية، فنحن في بداية فصل الشتاء والمهجرون بحاجة ماسة للتدفئة والمساعدات الغذائية والصحية، ومع الأسف لا صوت يصغي لمعاناتهم حتى الآن".

وفي ختام حديثه، قال شيخو: "عندما يحتفل العالم في ١٠ كانون الأول، بيوم حقوق الإنسان، لا نريده يوماً شكلياً. يجب أن يكون مناسبة للاستماع لمعاناة الملايين وخاصة في سوريا والمناطق الخاضعة للاحتلال".

وأشار إلى "وجود أكثر من ٢٥٠٠ مفقود في عفرين وحدها، بينهم نساء ورجال، لا يزال مصيرهم مجهولاً. وعلى مجلس حقوق الإنسان الدولي والمنظمات الأممية تحمّل مسؤولياتها".

كما وجّه إبراهيم شيخو رسالة إلى الحكومة الانتقالية في سوريا، قائلاً: "يجب على الحكومة القيام بواجبها في حماية المدنيين، نحن المهجرون جزء من هذا الوطن ومن حقنا العودة بكرامة وأمان".

مسد يدين قصف حيي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب

أدان مجلس سوريا الديمقراطية عبر بيان له القصف الذي تعرضت له أحياء الشيخ مقصود والأشرفية في حلب، معتبراً أن ما جرى يشكّل خرقاً للتفاهمات القائمة، مشدّداً على ضرورة الالتزام بتطبيق اتفاق العاشر من آذار الموقّع بين الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية، مجدّداً تمسكه بأولوية الحل السياسي ووحدة الجغرافيا السورية ورفضه القاطع للفوضى والعنف، داعياً جميع الأطراف وفي مقدمتها الحكومة المؤقتة إلى الالتزام بالتفاهمات الموقّعة، وتغليب المصلحة الوطنية السورية العليا، وترسيخ التهدئة، ودعم مسار سياسي وطني يضع سوريا على طريق الاستقرار.

وفيما يلي نص البيان:

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية، وفي لحظة دقيقة تتطلب أعلى درجات الحكمة وضبط النفس، يتابع مجلس سوريا الديمقراطية بقلق بالغ ما أقدمت عليه قوات محسوبة على الحكومة المؤقتة من قصفٍ بأسلحة ثقيلة طال أحياء الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب، ما أسفر عن جرح سبعة عشر مدنياً، واستشهاد امرأة، في انتهاك خطير يهدد حياة السكان وسلامة ممتلكاتهم. إن المجلس، وإذ يضع حماية المدنيين في صدارة أولوياته، يدين هذه الاعتداءات باعتبارها سلوكاً مرفوضاً يتناقض مع متطلبات الاستقرار والسلم الأهلي.

إن ما جرى يشكّل خرقاً واضحاً للتفاهمات القائمة، وفي مقدمتها اتفاق الأول من نيسان الخاص بأحياء الشيخ مقصود والأشرفية، والذي أُقرّ بهدف تحييد المدنيين ومنع التصعيد، ومعالجة القضايا عبر آليات منضبطة ومتوافق عليها. إن أي تجاوز لهذه التفاهمات لا يهدد أمن الأحياء المعنية فحسب، بل ينعكس سلباً على مجمل الجهود الرامية إلى تثبيت الهدوء ومنع توسّع دائرة التوتر.

ويشدد المجلس على ضرورة الالتزام الجاد والكامل بتطبيق اتفاق العاشر من آذار الموقّع بين الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية، بوصفه إطاراً وطنياً يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الأطراف، وخفض منسوب التوتر، وفتح مسار سياسي وعسكري متوازن يخدم المصلحة العامة للسوريين. إن احترام هذا الاتفاق يُعدّ خطوة أساسية لتعزيز الثقة ومنع اللجوء إلى القوة في معالجة الخلافات.

وفي هذا السياق، يلفت المجلس إلى أهمية معالجة القضايا والملفات الوطنية الداخلية بإرادة سورية مستقلة، بعيداً عن أي أجندات أو حسابات خارجية لا تخدم وحدة البلاد ولا تطلعات شعبها.

إن الزّج بالعوامل الخارجية في الشأن الداخلي السوري لا يؤدي إلا إلى تعقيد الأزمات وإطالة أمدها، فيما يبقى الحوار الوطني المسؤول والاحتكام إلى التفاهمات القائمة السبيل الأجدى لمعالجة الخلافات.

ويجدد المجلس تمسكه بأولوية الحل السياسي الشامل، وبوحدة الجغرافيا السورية، ورفضه القاطع للفوضى والعنف. كما يؤكد رؤيته بشأن دمج قوات سوريا الديمقراطية، وفق اتفاق العاشر من آذار، ضمن مسار بناء جيش وطني موحد بعقيدة وطنية جامعة، بعيداً عن الإقصاء أو الانتقام، وبما يضمن حماية جميع السوريين على قدم المساواة.

في الختام، يدعو مجلس سوريا الديمقراطية جميع الأطراف، وفي مقدمتها الحكومة المؤقتة، إلى الالتزام بالتفاهمات الموقّعة، وتغليب المصلحة الوطنية السورية العليا، والعمل المشترك من أجل حماية المدنيين، وترسيخ التهدئة، ودعم مسار سياسي وطني يضع سوريا على طريق الاستقرار وإعادة بناء الدولة على أسس عادلة وجامعة.

قسد تشيد بالضربات الأميركية ضدّ داعش

تقدّمت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية بخالص التقدير للقوات الأميركية وقوات التحالف الدولي على الضربات الجوية والصاروخية الدقيقة التي استهدفت أوكار داعش في سوريا، وأكدت: "أنّ هذا الدعم الجوي المتواصل يمثّل عاملاً حاسماً في منع التنظيم من إعادة تجميع خلاياه أو استعادة نشاطه التخريبي".

وأوضحت القوات عبر البيان: "لقد أثبتت التجربة أنّ الحرب على الإرهاب لا يمكن أن تتوقف أو تتباطأ، فداعش ما يزال يشكّل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار المنطقة، ويعمل على استثمار أي فراغ أو تراخي في الجهود العسكرية والأمنية. ومن هنا نؤكد على أهمية استمرار العمليات المشتركة حتى القضاء الكامل على التنظيم وقدراته".

وأكدت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية بأنه وخلال العام الجاري، نفّذت قواتهم مئات العمليات الأمنية والعسكرية ضد خلايا داعش، وتمكّنت من اعتقال قيادات خطرة وتفكيك مجموعات نشطة بدعم مباشر من التحالف الدولي، سواء عبر الإسناد الجوي أو المعلومات الاستخباراتية. وإنّ هذا التنسيق المشترك وتبادل المعلومات أثبت فعاليته وأظهر أن الشراكة الفعّالة هي الطريق الوحيد لإزالة التهديد.

وجددت قوات سوريا الديمقراطية التزامها الكامل بمواصلة الحرب على داعش، والدفاع عن الاستقرار وحماية المدنيين، وتطوير التعاون مع جميع الأطراف التي تحارب "الإرهاب" في كل ما يخدم أمن المنطقة والعالم.

وأعلن وزير الحرب الأميركي بيت هيغسيث بأن القوات الأمريكية نفذت عملية "ضربة عين الصقر" في سوريا للقضاء على عناصر داعش وبنيتهم التحتية، رداً على الهجوم الذي استهدف قواتهم في ١٣ كانون الأول بمدينة تدمر.

لماذا تتهرب سلطة دمشق من تنفيذ اتفاق ١٠ آذار؟

● رياض درار

اتفاق ١٠ آذار، الذي تم توقيعه بين الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، هو اتفاق سياسي مفصلي يُلزم الحكومة الجديدة في دمشق باتخاذ خطوات انتقالية تقود إلى المشاركة في السلطة وتمثيل عادل لكل السوريين، وضمان حقوق المكون الكردي وبقية المكونات ضمن اعتراف دستوري، وإصلاح أمني وإداري، ودمج مؤسسات الإدارة الذاتية المدنية والعسكرية في الدولة السورية، وعودة المهجّرين، وتمكين المجالس المحلية، والمشاركة وفق مبدأ الكفاءة بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي.

لكن ما يحصل حالياً هو أن السلطة الجديدة تماطل في تطبيق بنود هذا الاتفاق، ولا يلوح في الأفق أية بوادر على وجود نية حقيقية لديها للالتزام الكامل ببنود الاتفاق المذكور، بل على العكس يبدو أنها تريد من هذا الاتفاق فقط كسب الوقت حتى تتمكن من إعادة ترتيب موازين القوى وتمكين نفوذها.

ولعلّ من الأسباب التي تحول دون إقدام هذه السلطة على القيام بمسؤولياتها إزاء اتفاق ١٠ آذار، هو أنها تتوجّس من تقاسم السلطة وبناء نظام حكم تشاركي ذي صبغة ديمقراطية، لما سيتمخّض عن ذلك من جملة نتائج، التي بالمجمل لن تكون في مصلحتها، وهي كالتالي:

*مشاركة قوى سياسية ومجتمعية ذات ثقل وتأثير في الحكم.

*تقليص نفوذ شبكات المصالح المحيطة بنظام الحكم الحالي.

*خضوع مؤسسات الأمن والقضاء لرقابة مستقلة.

فضلاً عن ذلك، فإن هناك مخاوف أخرى شتى تراود السلطات الحالية إذا تم تطبيق الاتفاق، وهي:

*الخوف من المساءلة والعدالة، لأن تطبيق الاتفاق قد يتطلب تالياً كشف ملفات فساد، وفتح ملف الانتهاكات، ومحاسبة أشخاص في السلطة أو من المقربين إليها، وهذه أمور من شأن تحقيقها أن تقود إلى سحب الحصانة من هذه السلطة وتعريضها للمساءلة القانونية.

*الخوف من فقدان الشرعية أمام قواعدها، لأن الإسراع في تطبيق بنود الاتفاق قد يُفسّر من قبل الموالين لهذه السلطة على أنه تقديم لتنازلات كبيرة تحت الضغط الداخلي أو الخارجي، وتراجع عن الخطاب السياسي المعتاد، وهذا يعني حدوث فجوة بين السلطة وجمهورها، وهذا أكثر ما تخشاه هذه السلطة في الوقت الحالي، وهي تعلم جيداً أنه لا يمكنها أبداً المجازفة في هذا المنحى.

*الخوف من تغيير المعادلة الأمنية، فبما أن الاتفاق يتضمن أموراً من قبيل دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري الجديد، وإعادة هيكلة أمنية، والانتشار المشترك للقوات، فهذا يعني أن السلطة الحالية لن تبقى محتكرة للسلاح، وهي التي تعتبر هذا الأمر ميزة، فقدانها يعني التهديد المباشر لهيمنتها. ولذلك فإن جلّ ما تسعى إليه حالياً هو كسب الوقت على أمل أن تتغير الظروف الإقليمية والدولية لصالحها.

*الخوف من أن يشكّل الاتفاق «مرحلة أولى» تُجرّهم إلى تنازلات أكبر، أي خطوة أولى قد تفتح الباب لمطالبات جديدة: مؤتمر وطني موسّع، انتخابات برلمانية حقيقية، صلاحيات أوسع للمجالس المحلية، ورقابة أقوى على الحكومة.

هذه هي الهواجس والمخاوف المرجّح أنها تراود السلطات الحالية، وهذا ما يمكن استشفافه من خطابها والممارسات اليومية التي تقوم بها. وفي مقابل محاولات التملّص من الاتفاق والمماطلة في تطبيق البنود الواردة فيه، فإنه يتحتم على الطرف الآخر العمل بكافة المستويات، وممارسة الضغوط المستوجب ممارستها لكي يرى الاتفاق النور، وذلك عبر حزمة متكاملة من الأدوات:

١- خلق إجماع وطني واسع خلف الاتفاق، فكلما اتسعت الجبهة المؤيدة للاتفاق، تصبح السلطة أكثر عزلة، وأقل قدرة على خلق سردية بديلة، وأكثر عرضة لاتهامات تقويض التوافق الوطني. وهنا من الجدير التذكير بأن تفعيل عوامل وآليات الرفض الداخلي يبقى أهم وأنجع من أي ضغط خارجي.

٢- الضغط الجماهيري المنظّم، ليس عبر الاحتجاج العشوائي، بل عبر حملات شعبية منسّقة، مثل إصدار البيانات باسم القوى السياسية الفاعلة والنقابات والمؤسسات المجتمعية، والتحرك عن طريق المجالس المحلية والمدنية، فضلاً عن إعطاء أولوية قصوى لوسائل الإعلام والنخب الثقافية. فأي سلطة انتقالية تخشى الغضب الشعبي المنظّم لأنه يمسّ شرعيتها بشكل مباشر.

٣- تفعيل أدوات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني قادر على الضغط من خلال مراقبة تنفيذ الاتفاق، وكشف عوامل وأسباب تأخير تطبيقه للرأي العام، ونشر تقارير دورية بذلك، وهذا من شأنه أن يشكل ضغطاً مهماً للغاية لكونه يتصل مباشرة بمسألة الشفافية التي يكرهها أي نظام غير ديمقراطي لأنها تنال من قدرته على الحركة ما وراء الكواليس.

٤- الضغط الدولي المشروط، مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس كل ضغط خارجي مفيداً، وعليه فالضغط المطلوب هو ذلك المشروط بتنفيذ اتفاق وطني، والمبني على قرار داخلي جامع، وغير المرتبط بأجندات تدخّلية، وفقط على هذا النحو يمكنه أن يساهم في تقييد تحركات السلطة الحالية، التي جلّ ما تخشاه في الوقت الراهن هو العزلة وفقدان الدعم الخارجي.

٥- استخدام أدوات الزمن ضدها، فبما أنه يتم وضع أُطر زمنية للاتفاقيات المبرمة بين الأطراف، فإنه من الضروري أن يعلم الرأي العام أن السلطة الحالية في دمشق هي التي تماطل في تطبيق الاتفاق. بهذا الشكل سوف تتآكل شرعية هذه السلطة، ويتم طرح البدائل السياسية، وتُسقط عنها كذلك الأقنعة أمام الداخل والخارج.

والآن، وباختصار شديد، يمكن تحديد الكلفة المتوجبة على السلطة الحالية في حال تنفيذ الاتفاق في ثلاثة مستويات:

١- كلفة سلطوية: خسارة احتكار القرار، ودخول فاعلين آخرين في الحكم، واحتمال حدوث شرخ داخل الكتلة الحاكمة.

٢- كلفة أمنية وقضائية: فقدان السيطرة على أجهزة السلطة، وتعرض بعض المسؤولين الحاليين للمساءلة أو إعادة الفرز، وانتهاء الحصانة غير المعلنة.

٣- كلفة سياسية: الاعتراف بأن البلد يحتاج إلى شراكة حقيقية، وتراجع مكانة السلطة كـ «الطرف الأقوى»، وارتفاع سقف المطالب اللاحقة من المعارضة والمجتمع.

وأما في حال أصبحت الموازين الداخلية والخارجية أقوى من قدرة هذه السلطة على المماطلة، فمن المرجّح أن تلجأ إلى الخيارات التالية:

١- التنفيذ الانتقائي، وذلك بالعمل على تطبيق البنود التي لا ترى فيها خطراً حقيقياً على نفوذها ومصالحها، في مقابل تأخير تلك التي تتطلب إحداث تغيير جوهري في بنية النظام الحالي.

٢- إعادة تفسير الاتفاق، أو بعض البنود الواردة فيه، كمحاولاتهم الحالية فيما يتعلق بالبند المتعلق بدمج قوات سوريا الديمقراطية.

٣- التفاوض على تعديلات لتخفيف آثار الاتفاق عليها.

٤- محاولة إعادة إنتاج نفوذها داخل البُنى الجديدة، في حال لو اضطرت تحت الضغط إلى تنفيذ بنود الاتفاق.

ولضمان التنفيذ الحقيقي لهذا الاتفاق فإنه يتطلب كما أسلفنا وباختصار:

١- خلق ائتلاف ضاغط موحّد حول الاتفاق.

٢- تثبيت جدول زمني واضح، معلن ومراقَب.

٣- إطلاق أدوات ضغط جماهيرية مدروسة لا فوضوية.

٤- رفع كلفة المماطلة سياسياً وإعلامياً.

٥- عدم الوقوع في فخّ الاستقطاب الطائفي.

أخيراً، إن مجمل المعطيات المتوفرة حالياً تشي بأن سلطة دمشق ليست في وارد الالتزام بمسؤولياتها حيال اتفاق العاشر من آذار. هذا يبدو جلياً من خلال تصريحاتها وممارساتها على الأرض، ومنها عزوفها المتواصل عن الإقدام على الخطوات المطلوبة التي من شأنها أن تجعل الاتفاق يرى النور. وما من شكّ في أنها تراودها أحلام بأن اللحظة المناسبة لا شكّ ستأتي حيث يمكنها الانقضاض على الاتفاق، وتالياً إحكام قبضتها على كامل الجغرافية السورية. ولهذا فإنه من غير المنطقي انتظار أن تقدم هذه السلطة على الشروع في تنفيذ الاتفاق طواعية ومن تلقاء نفسها، بل على العكس يتوجب على الطرف الآخر، جميع القوى السورية المؤيدة للاتفاق والتي ترى فيه مستقبلها ومصلحتها، أن تتحرك بكفاءة وفعالية لوضع السلطة الحالية أمام مسؤولياتها إزاء الاتفاق، وإرغامها على تنفيذه بعيداً عن سياسة المراوغة والخداع.

عملية «الحل» ينبغي أن تكون إيجابية

● طارق جلنك

ترجمة: باقي حمزة

تتقدم عملية «تركيا بلا إرهاب» حالياً، كما يوحي اسمها. وتنتظر اللجنة المشكلة داخل الجمعية الوطنية الكبرى تقارير الأحزاب؛ وتكتسب العملية جدية متزايدة. ويتجلى بوضوح تصميم إيجاد حل في نهج بهجلي الصارم، وإن كان مرتبطاً بالنظام، وفي رسائل أردوغان المتفائلة بحذر.

على الرغم من أن الكرد في بلادنا يؤيدون العملية بأغلبية ساحقة، إلا أنهم لا يستطيعون منحها نفس القدر من الثقة بسبب قضية دميرتاش والتجارب المؤلمة السابقة. هذا حاجز نفسي. هناك تحفظات جدية حول صدق العملية. من جهة أخرى، تشعر مجتمعاتنا العلمانية والدينية والقومية بقلق طبيعي حيال ما يحدث، خاصةً فيما يتعلق بأوجلان وحزب العمال الكردستاني وتقارير حزب المساواة وديمقراطية الشعوب. في ظل أجواء الديمقراطية الانتخابية الشعبوية السلطوية، غالبًا ما تبقى هذه التساؤلات بعيدة عن الإجابة الصريحة والعقلانية. بدلًا من ذلك، يُلاحظ أسلوب تربوي سياسي متعالٍ من نوع «الشيوخ يعرفون ما يفعلون، تحلّوا بالصبر». بالطبع، قد توجد مشاكل في القلق والإقناع في الأوساط اليمينية، لكن هذا أمر ثانوي. لأن هذه الفئة، في نهاية المطاف، تُفضّل الامتثال للسلطة السياسية التي تثق بها، حتى وإن لم تكن مقتنعة بها. في التحليل النهائي، ما هو حاسم هو الثقة نفسها .

في هذا المناخ، تستمر المعارضة الثانوية، التي لا تدعم العملية وتتصرف بدافع ردود فعل قومية في الغالب، في معالجة القضية ضمن إطار اختزالي باعتبارها «مسألة إرهاب». هذا النهج المريح يسمح لها بالاستغلال بسهولة للنزعة القومية الانفعالية والعاطفية. فهي تنجذب إلى المكاسب السهلة داخل النظام، دون عناء مناقشة القضية الحقيقية. لكن بعيدًا عن كل هذه النقاشات، تكمن المشكلة الحقيقية في الافتراض المنطقي بأن ما لا يزال مجهولًا يفوق بكثير ما تم الكشف عنه منذ بداية العملية وحتى يومنا هذا. فإذا قيل للأطراف المعنية: «لم نناقش أي أسرار، بل نقول ببساطة إن حزب العمال الكردستاني سيحرق أسلحته، وسيتم حل المنظمة، وستُمنح بعض التنازلات في حدود ما يسمح به القانون»، فإن هذا التفسير غير مقنع من الناحية المنطقية للعملية. وبالنظر إلى التوقعات التي أعربت عنها الأطراف صراحةً، فإن هذا النهج مثير للقلق بلا شك. يبدو التقرير الذي نشره حزب المساواة و ديمقراطية الشعوب للجمهور التركي» متطرفًا» بينما هي مطالب اعتيادية. ومع ذلك، فإن وضوحه وتناسقه الموضوعي يجعلان منه تقريرًا صادقًا في حد ذاته، لأنه يصف صراحةً « نهاية اللعبة «. في المقابل، تعكس تقارير الأحزاب الأخرى، بما فيها حزب الشعب الجمهوري، حساسية الناخبين بشكل أكبر. تدعو أحزاب اليمين في الغالب إلى «إنهاء إرهاب حزب العمال الكردستاني، وإلقاء السلاح، وحل المنظمة ذاتيًا؛ ويمكن وضع اللوائح في إطار القوانين القائمة». بعبارة أخرى، لم يتم وصف نهاية حقيقية للعبة؛ ربما تم إغفالها عمدًا. نأمل أن تكون هناك نهاية حقيقية.

يستحيل النظر في هذه المطالب بمعزل عن موافقة أوجلان، وربما قنديل. بالطبع، ستكون هناك مرونة في المفاوضات. مع ذلك، يُبرز تقرير حزب المساواة وديمقراطية الشعوب ومواقف أوجلان نهجًا دستوريًا يقوم على دولتين في دولة واحدة. وهذا لا يشمل التعليم باللغة الأم فحسب، بل يشمل أيضًا تعليم اللغة الأم ولوائح الوضع الرسمي في جميع المجالات. ومن المفارقات أن هذا الإطار يُشبه الدستور العراقي أكثر من الدستور الألماني الاتحادي.

الحقيقة أن المأزق في الملف السوري بدأ يتطور نحو إطار يراعي حساسية تركيا والحد من تدخلاتها، مع تدخل الولايات المتحدة، أمرٌ مُشجع. فإذا كان هذا هو الحال، فإن سوريا على الأقل قد خرجت من معادلة الحل. ويجدر التذكير أيضاً بأن مطالب أربيل، التي تدعم هذه العملية بشكل غير مباشر، والخط السياسي الكردي المحافظ في تركيا، لا يختلفان اختلافاً جذرياً عن خط حرك حزب المساواة و ديمقراطية الشعوب . علاوة على ذلك، فإن عملية بناء الدولة الكردية، التي طال انتظارها، تتقدم بخطى ثابتة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك إيران. ومن الممكن تحويل الآثار السياسية والثقافية الإيجابية لهذا التطور إلى ميزة لتركيا من خلال السياسات الصحيحة.

لكن بالعودة إلى البداية: لا يزال الهدف النهائي لهذه العملية على مستوى الدولة، و الغاية النهائية، غير واضح. إذا استمرت العملية عبر دبلوماسية غير رسمية، وأجندات خفية، وجلسات مغلقة؛ وإذا ظلت المطالب الراديكالية للأطراف غامضة وغير مفهومة للعامة، فقد يؤدي ذلك إلى نتيجة ما في سوريا، لكنه في تركيا سيؤدي إلى «تأجيل مكلف إلى ربيع آخر». إذا طغت هذه العملية على

نقاط ضعفنا فيما يتعلق بسيادة القانون وخوفنا من الديمقراطية، فإن أي مفاوضات أو اتفاق لا يحظى بالقبول الاجتماعي قد يجر البلاد إلى جو يُثير حالة من الانقسام النفسي.

إن التوصل إلى حل موثوق وشفاف وسلمي للقضية الكردية سيجلب السلام والطمأنينة والازدهار لنا جميعًا، داخليًا وفي الشرق الأوسط. هذه حقيقة لا جدال فيها. والسؤال المطروح هو: هل يمكن إدارة هذا الحل كعملية إيجابية؟ لن تدوم تركيا «خالية من الإرهاب» إلا إذا بُنيت لا كهدف أمني استبدادي سلبي، بل كرؤية اجتماعية وسياسية مشتركة تُحددها عملية انتقال ديمقراطي إيجابي.

"سوريا القوية تكمن في نظام اتحادي بدولة لا مركزية"

عادت مسألة اللامركزية في سوريا إلى الواجهة مع تضارب الأنباء في الساعات الماضية بشأن وصول مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى العاصمة دمشق، لاستكمال اتفاق العاشر من مارس/ آذار الذي أبرمه مع الرئيس السوري أحمد الشرع.. فما هو شكل اللامركزية التي تطالب بها قسد منذ سنوات؟

في السياق، قال مسؤول في الإدارة الذاتية إن "اتفاق العاشر من مارس منح في بنوده شكلاً حقيقياً من اللامركزية ومنح هذه اللامركزية بعداً وطنياً لكل سوريا، كما أن مؤتمر وحدة الموقف الكردي جاء مكمّلاً ومتمماً مع بنود اتفاق مارس". وأضاف قائلاً إن "سوريا المتماسكة والقوية ستكون وفق نظام اتحادي في دولة لا مركزية، يعزز صلاحيات المركز المعهودة، وفي الوقت نفسه يمنح الأقاليم والمناطق السورية نظام حوكمة حقيقياً يسمح لها بإدارة شؤونها بنفسها".

كما أضاف سيهانوك ديبو للعربية.نت/ الحدث.نت "أن أكثر من ثلث الشعب السوري باعتقاده يريد نظاماً لا مركزياً اتحادياً وإدارات ذاتية في الساحل والجنوب، وشمال وشرق البلاد وغيرها من المناطق". واعتبر أن "هذه اللامركزية يمكن تطبيقها بعد الاستفادة من أنظمة لامركزية في دول عديدة كالعراق وغيره".

كذلك شدد ديبو على أن "المعطيات في سوريا تختلف عن البلدان الأخرى ولا يجب إخضاع الحالة السورية بكل خصوصياتها وتعقيداتها لمفاهيم سابقة. لذلك يمكن أن تكون اللامركزية الجغرافية في نموذج الإدارة الذاتية القائمة في شمال وشرق البلاد

نموذجاً مهماً لكن بعد إجراء التعديل والتصويب الذي يلزم، فسوريا كوحدة اتحادية مدخل مهم نحو الجمهورية الثالثة بموجب عقد اجتماعي جديد".

من جهته، أشار الباحث في المركز الكردي للدراسات طارق حمو إلى أن "قسد تعتبر أنها تدعم مطالب أهالي مناطق شمال وشرق سوريا في اللامركزية السياسية، وتدعو لتعميم هذه الصيغة في الإدارة في عموم الوطن السوري". وقال إن "قسد تراها الصيغة الملائمة للحالة السورية، من حيث تمكين المكونات من إدارة مناطقها والإشراف المحلي والموضعي عليها، دون الحاجة لتدخل من المركز وإدارة مباشرة منه عبر أساليب التعيين والتخطيط".

أما فيما يتعلق بأوجه الشبه مع تجربة إقليم كردستان العراق، فأوضح أنه "لكل بلد ظروفه السياسية والجغرافية والديموغرافية الخاصة به". وأردف أن "الصيغة التي تقترحها قسد ستراعي قطعاً الحالة السورية، ولن تستنسخ تجارب أخرى تختلف الظروف والحالة فيها عن الوضع السوري".

كما أضاف حمو للعربية.نت/ الحدث.نت أن "قسد تتمسك باللامركزية لأنها ترى فيها الصيغة الأنجح لتوطيد الأمن والاستقرار في البلاد، وبديلاً عن المركزية الشديدة التي ستؤدي حتماً للشمولية والاستبداد، وتؤدي إلى حالة من الرفض المجتمعي في بعض المناطق السورية ذات الخصوصيات الطائفية والاثنية، لما يفرض عليها من قوانين وأساليب ادارة من المركز..". ولفت إلى أن "قسد تتمسك باللامركزية السياسية، وترى بأنها النظام الإداري الوحيد القادر على خلق السلم المجتمعي وتوحيد البلاد عوضاً عن الإصرار على المركزية الشديدة واستخدام القوة وأساليب الاجبار والقسر، ما يؤدي إلى حدوث مزيد من التصدع الوطني ويمنح القوى الخارجية الفرصة للتدخل".

كما رأى أن "قسد تريد دولة جديدة بصيغة إدارة وطبيعة حكم تختلف عن النظام السابق، فنظام الأسدين كان مركزياً متسلطاً يرفض الاعتراف بالخصوصيات والمكونات الوطنية، ولا يجب أن تسير سوريا الجديدة على منواله بعد كل هذه التضحيات في سبيل الحرية والديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات".

مظلوم عبدي: اتفاق ١٠ آذار هو أساس لسوريا الجديدة

خلال الاحتفالية التي نظمها مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المجلس وأولى ذكرى لسقوط النظام البعثي، والمقامة في مدينة الحسكة بمقاطعة الجزيرة، ألقى القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، كلمة.

وأعتبر عبدي سقوط النظام البعثي، بداية لمشروع سوريا الجديدة، مشيراً أن سقوط نظام الأسد جاء كنتيجة لنضال السوريين بجميع مكوناتهم لعشرات السنوات وإصرارهم على ذلك.

وأضاف: "لكن سقوط الأسد هو المرحلة الأولى للثورة، وسعادة السوريين تكمن بأن تتحقق مطالبهم، فالسوريون كان هدفهم من إسقاط النظام هو بناء نظام جديد قائم على الحرية، وللوصول إلى أهداف الثورة يتوجب الوصول إلى النظام الجديد القائم على الحرية".

ولفت مظلوم عبدي إلى أن نظام البعث كان نظاماً استبدادياً ونظاماً قائماً على اللون الواحد، وفي مواجهته يجب أن يكون السوريون هم من يحكمون سوريا بمكوناتهم، وأن يكونوا هم الذين سيبنون سوريا.

وأوضح عبدي أن المجتمع الدولي سعيد بسقوط البعث وأعطى فرصة لسوريا لتأخذ مكانها الجديد في المجتمع الدولي والشرق الأوسط، والجميع يحاول من أجل أن تخطو سوريا خطواتها، وقال: "نعلم بأن من سيضع سوريا في مكانتها هي الجبهة الداخلية للسوريين".

وأضاف: "العام الماضي في هذه الأوقات، ومن أجل أن نصل إلى سوريا الجديدة بالتفاهمات، دخلنا معها (الحكومة الانتقالية) في علاقات من أجل إيقاف الحرب وأن يكون هناك استقرار يمكننا بناء سوريا الجديدة عليها، ونتيجةً لذلك وبمساعدة أصدقائنا كان هناك لقاءات، وهناك وُقّع اتفاق ١٠ آذار، ونعمل وفق الاتفاق منذ مدة".

وأكد مظلوم عبدي أن "اتفاق ١٠ آذار هو أساس لسوريا الجديدة، فبنود الاتفاق هي بنود تاريخية وستكون أساساً لقوة سوريا. المجتمع الدولي والإقليمي يدعمون هذا الاتفاق، ونحن كقوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية ملتزمون أكثر من الجميع، كوننا نعلم بأنه أساس لسوريا الجديدة".

ولفت عبدي إلى أن "هناك تحديات، فسوريا خارجة من الحرب وهناك مخاوف من حروب جديدة، والتحديات مستمرة، وهناك خطاب الكراهية، وهناك من يريد عدم الوصول إلى الحل والوقوف في وجه هذا الاتفاق وإفشاله، ولكننا مصرّون على المضي قدماً بالاتفاق بالتعاون مع رفاقنا من التحالف الدولي والشعب الكردي في الأجزاء الأخرى وشعوب المنطقة بمكوناتها. المرحلة تمر بصعوبة ولكننا سائرون بها، وهناك استفسارات كثيرة، وهناك من يقول بأنه حل رأس السنة، ولكن أقول إننا لم نقل بأنها ستنتهي في أواخر العام، إنما قلنا سنسعى لإنهائها، ولكن المهم أن نمضي بها، وأن يكون هناك تقدم في المفاوضات لنستمر".

وأضاف: "المرحلة ليست مرحلة عادية إنما حساسة ونحن نمضي بها، وهناك تقدم، والدول الجارة أيضاً معنية بهذه الاتفاقات، فالدول الجارة ليست ضدنا كما السابق، فوجود قوات سوريا الديمقراطية ليس حجة للحروب. نحن جاهزون للحل وفق اتفاق ١٠ آذار، ونريد من الكل أن يساند المرحلة. اتفقنا ضمن إطار عام كقوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي، ووفودنا تناقش التفاصيل".

وعبّر عبدي عن أمله بأن يقدموا البُشرى للسوريين قبل الدخول إلى العام الجديد بأن يكون هناك اتفاق في المجال العسكري في سوريا. لافتاً أن "هناك خطوات أخرى سياسية وإدارية تخص الكرد أيضاً، ولكن هذا يتطلب الوقت".

وتابع عبدي: "في المجال الإداري، والذي يخص مكونات المنطقة، منها الرقة ودير الزور والحسكة، نريد أن يكون مستقبل هذه المنطقة بيد أبنائها، ونعمل وفق هذا الإطار دون أن يديرها أحد من الخارج، فمن حق أبناء المنطقة إدارة المنطقة بأنفسهم بعد التضحيات التي قدموها. ولذلك المرحلة التي أمامنا، وللتقدم في حل مع دمشق، يتوجب أن نعمل نحن في شمال وشرق سوريا مع بعضنا، وأن يكون ردنا واضحاً، وأن تكون مطالب شعوبنا واضحة".

وعلى الصعيد الكردي، قال عبدي: "هناك أحزاب كردية وهي أحزاب قومية، وتعمل منذ وقت طويل للوصول إلى حقها، وفي اتفاق ١٠ آذار كان واضحاً بأن الدستور سيُعدّل، وسيكون للكرد ومكونات سوريا حقهم في الدستور الجديد، حتى المطالب الدينية وليست القومية فقط، ويتوجب أن تكون حقوقهم ضمن الدستور، وكانت مادة أساسية ضمن اتفاق ١٠ آذار". مشيراً أنهم في مرحلة مفاوضات مع دمشق وهناك تقدم في الجانب العسكري منها.

وتطرق القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، إلى خطاب الكراهية وقال: "من يريد الحرب ويستخدم خطاب الكراهية سيفشلون في المستقبل، فالسوريون يريدون الحل لسوريا وليس الحروب، وستكون محاولاتهم فارغة الفحوى".

وأضاف: "بالمجمل نقول إن هناك تغيّرات كثيرة، والدمج سيغير الكثير، بدايةً من الإدارة الذاتية والأحزاب السياسية، وهي فرصة لمكونات شمال وشرق سوريا أن يكون لها مرجعية قوية للمضي قدماً في المرحلة الجديدة وتجاوز السلبيات، وستكون بداية جديدة لبناء شمال وشرق سوريا، وستكون مثالاً لجميع المحافظات السورية".

واختتم القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية حديثه بالقول: "عشر سنوات من عمل مجلس سوريا الديمقراطية جاءت في وقت كانت فيه الطائفية والحروب العنصرية كبيرة مع امتداد الإرهاب، ولم يكن هناك عقول مشتركة. جاء "مسد" بسياسة وخطاب جديد، ولعب دوراً ليكون هناك استقرار في المنطقة وسوريا بأجمعها، وفي هذه المرحلة ونتيجة تجارب عشر سنوات ندخل مرحلة جديدة، وسيلعب مسد دوره الجديد في بناء سوريا المستقبل وبناءها".

بسام إسحق: الحفاظ على الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا أولوية في المفاوضات

أكد بسام إسحق، عضو ممثلية مجلس سوريا الديمقراطية «مسد» في واشنطن، أن المفاوضات الحالية بين قسد ودمشق بحاجة إلى ضمانات من الأطراف المعنية لضمان التوصل إلى حل مستدام، مشدداً على أهمية الحفاظ على الأمن الداخلي في شمال شرق سوريا، مع التأكيد على ضرورة منح الوقت الكافي لبناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية، لضمان نجاح هذه المفاوضات وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأعرب بسام إسحق، عضو ممثلية مجلس سوريا الديمقراطية «مسد» في واشنطن، عن أمله في أن تلعب الولايات المتحدة دوراً إيجابياً في العملية السياسية في سوريا، مؤكداً على قدرتها على ذلك بفضل علاقاتها الإيجابية مع مختلف الأطراف، سواء مع دمشق أو مع قوات سوريا الديمقراطية، بالإضافة إلى علاقاتها مع الأطراف الإقليمية التي يمكن أن تساهم في تقليل التوترات.

وقال إسحق لشبكة رووداو الإعلامية: «نحن اليوم بحاجة إلى التعاون، خاصة في هذه المباحثات، التي يجب أن تشمل ضمانات من الأطراف المعنية. الولايات المتحدة الأميركية يمكنها أن تقدم هذه الضمانات إذا رغبت في ذلك، حيث أن المفاوضات دائماً ما تستدعي التأكد من النوايا. بعد الأحداث التي شهدتها سوريا خلال العام الماضي، فإن جميع الأطراف بحاجة إلى التأكد من أن الحل الذي يتم السعي إليه هو حل مستدام، وليس مؤقتاً».

وأضاف: «الشعب السوري اليوم يتطلع إلى حل مستدام يجلب السلام والأمن والاستقرار، ونحن في مجلس سوريا الديمقراطية نتفهم أن الوضع معقد. دمشق قد ترى أن الأمور تسير ببطء، وربما ترغب في تسريع الأمور، لكن علينا أن نكون واقعيين ونتفهم أن الملفات المعقدة تحتاج إلى وقت وثقة متبادلة بين الطرفين، ولا يمكن استعجال هذه الأمور لأنها تتعلق بأمن منطقة كاملة».

وأشار إلى أن مجلس سوريا الديمقراطية لا يتدخل في التفاصيل العسكرية، ولكن يحرص على أن أي اتفاق يتم التوصل إليه لا يعرض أمن المنطقة للخطر «الهدف الأساسي هو الحفاظ على الأمن الداخلي، وهو أولوية مهمة يجب أن نضمن أن أي اتفاق يحافظ على الاستقرار الأمني في المنطقة ويحمي المواطنين في شمال شرق سوريا، الذي استمر لأكثر من عقد من الزمن.»

وأكد إسحق أن موضوع الأمن الداخلي يعد حساساً جداً ويستغرق وقتاً للنقاش، ولا يمكن استعجال التوصل إلى حلول في هذا الجانب، لافتاً إلى أن هناك عملاً جاداً لتجاوز هذه العقبة.

وأوضح أيضاً أن المفاوضات الحالية تجري بين قوات سوريا الديمقراطية والإدارة في دمشق وللولايات المتحدة قنوات تواصل سواء مع قيادة قوات سوريا الديمقراطية أو مع دمشق «الولايات المتحدة كانت دائماً تعرب عن رغبتها بتسهيل الدمج بين الأطراف السورية.»

وتابع قائلاً: «الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بعلاقات طويلة الأمد مع قوات سوريا الديمقراطية،

وقد أسفرت هذه العلاقة عن تحرير مناطق واسعة من سوريا من تنظيم داعش. كما أن الولايات المتحدة قد دعت الرئيس السوري إلى واشنطن، حيث التقى مع الرئيس الأميركي. لذلك، لا يمكن النظر إلى هذه العلاقات من زاوية الارتياح مع طرف على حساب آخر، بل يجب النظر إلى النتائج على الأرض.»

وأشار إلى أن الهدف الذي يسعى إليه الجميع، بما في ذلك المجتمع الدولي والدول العربية، هو تحقيق الاستقرار في سوريا، ليعود البلد إلى الأسرة الدولية ويحقق الأمن والازدهار.

وأضاف إسحق: «نحن نعمل مع الجميع من أجل هذا الهدف، خاصة مع جارتنا تركيا التي نأمل في بناء علاقات أفضل معها.»

أعرب إسحق عن أمله في أن تتحقق هذه الأهداف في أسرع وقت، مؤكداً أن المجتمع الدولي والدول المجاورة، خاصة دول الجوار، يتطلعون جميعهم إلى استقرار سوريا في أقرب وقت ممكن.

أفين جمعة: الإشراف الدولي شرط أساسي لعودة آمنة للمهجرين

تُعدّ مسألة العودة الآمنة للمهجرين من أبرز القضايا المطروحة في سوريا، إذ لا تعني مجرد عودة الأهالي إلى مناطقهم، بل تتطلب ضمانات قانونية وأمنية تحمي المدنيين من الانتهاكات، وتكفل استعادة المنازل والحقوق والعيش بكرامة.

كما تستوجب تهيئة بيئة مستقرة خالية من المجموعات المسلحة المرتزقة، وتشكيل قوى أمن محلية من أبناء المنطقة، إلى جانب إشراف دولي يضمن المحاسبة ومنع تكرار الانتهاكات، وفي ظل غياب هذه الشروط تبقى العودة محفوفة بالمخاطر.

وفي السياق، تحدثت الإدارية في منظمة حقوق الإنسان في سوريا، أفين جمعة، عن واقع العودة والعقبات التي تعيق تحقيقها.

وعن أولى العقبات، أوضحت أفين جمعة أن وجود المجموعات المرتزقة المسلحة في مناطق سري كانيه، كري سبي، عفرين، منبج، تل رفعت، والشهباء، كان السبب الرئيس في تهجير السكان منذ البداية، ولا يزال حتى اليوم يمنع عودتهم إلى منازلهم وأراضيهم.

وبيّنت أن هذه المجموعات المرتزقة استخدمت القوة المفرطة ضد المدنيين، واستهدفتهم بشكل مباشر، الأمر الذي أجبر الأهالي على مغادرة مناطقهم بحثاً عن الأمان، مؤكدة أن استهداف النساء شكّل إحدى منهجيات الحرب التي مورست بحق المدنيين العزل.

وأضافت أفين جمعة أن عودة المهجرين ما تزال محفوفة بالمخاطر، خاصة في ظل استمرار الانتهاكات، حيث تعرضت العديد من العائلات التي حاولت العودة للاعتقال والابتزاز.

وأشارت إلى أنه يتم توثيق عشرات الانتهاكات شهرياً، دون وجود رادع حقيقي يحد من تلك الممارسات، وتابعت قائلة: "النساء والأطفال هم الفئة الأكثر عرضة للخطر، نظراً للتجارب السابقة والانتهاكات المستمرة حتى بعد سقوط النظام البعثي".

وكشفت أفين جمعة أنه منذ سقوط النظام البعثي في ٨ كانون الأول عام ٢٠٢٤ وحتى الآن تم توثيق اعتقال نحو ٣٦٠ شخصاً في مدينة عفرين وحدها، حيث أُفرج عن عدد منهم، فيما لا يزال آخرون قيد الاعتقال حتى اليوم.

وشددت أفين جمعة على أن خروج المرتزقة من المدن والمناطق المحتلة يُعدّ شرطاً أساسياً لتمكين عودة المدنيين، كونها السبب الرئيس في تهجيرهم واستمرار الانتهاكات بحقهم.

ودعت أفين جمعة إلى تولي حماية المناطق بعد عودة الأهالي، قوى أمن داخلي من أبناء المنطقة أنفسهم، بهدف حماية المدنيين وتنظيم شؤونهم، وليس عبر مجموعات مرتزقة دخلت

بالقوة ولا تزال تمارس الانتهاكات.

وأكدت أن مسؤولية ضمان العودة الآمنة تقع على عاتق الحكومة الانتقالية الحالية، من خلال وضع بنود قانونية صريحة تضمن حقوق العائدين، وتشمل إخراج المرتزقة من المناطق المحتلة، وتشكيل قوى أمن داخلي من أهالي المنطقة، وإشراف الأمم المتحدة على عملية العودة، بما يضمن توثيق أي انتهاكات محتملة، وتحقيق المحاسبة، وحفظ حقوق الضحايا.

وختمت الإدارية في منظمة حقوق الإنسان، أفين جمعة، حديثها بالتأكيد على أن العودة دون هذه الضمانات ستبقى محفوفة بالمخاطر، ولن تحقق الأمان والاستقرار المنشودين للمهجرين السوريين.

الذكريات الكاذبة.. كيف يخلق العقل أحداثاً لم تحدث؟

■ يوسف أحمد

الذكريات الكاذبة هي ظاهرة نفسية مثيرة للاهتمام والجدل، حيث يعتقد الفرد أن لديه ذكريات عن أحداث معينة لم تحدث في الواقع. هذه الذكريات يمكن أن تكون مشوهة أو كاملة التكوين، مما يؤدي إلى تذكر أحداث غير موجودة أو تختلف بشكل كبير عن ما وقع بالفعل. تعد هذه الظاهرة جزءًا من دراسة الذاكرة البشرية وكيفية تأثير العوامل النفسية والاجتماعية على عملية استرجاع المعلومات. على الرغم من أن الناس يعتقدون أن ذكرياتهم هي انعكاس دقيق للحقيقة، فإن الذاكرة البشرية ليست مرآة حقيقية لما حدث، بل هي عملية معقدة تتأثر بعدد كبير من العوامل التي قد تشوه الوقائع. في هذا البحث، سنستعرض كيفية حدوث الذكريات الكاذبة، الأسباب التي تقف وراء تشكيلها، والآثار النفسية والاجتماعية التي تترتب عليها.

الذاكرة البشرية هي ليست عملية ثابتة أو موثوقة دائمًا. في الواقع، فهي عرضة للتغيير والتعديل مع مرور الوقت. على الرغم من أن الأبحاث الأولية كانت تشير إلى أن الذاكرة تلتقط المعلومات كما هي، فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الذاكرة هي عملية معقدة من الاسترجاع والتعديل، وأن الدماغ يمكنه "اختراع" ذكريات أو تعديل الأحداث استجابة لعوامل مختلفة. هذا يشير إلى أن الذكريات قد تكون غير موثوقة وتخضع لتغييرات لا إرادية قد لا يدركها الشخص.

يمكن تعريف الذكريات الكاذبة على أنها ذكريات لشخصية معينة عن أحداث لم تحدث أو تمت بطريقة تختلف عن ما يتذكره. قد تكون هذه الذكريات مشوهة بشكل طفيف أو قد تكون خيالية تمامًا. أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو أن الشخص قد يعتقد أنه حضر حدثًا معينًا في الماضي، مثل حفل زفاف أو حفلة عيد ميلاد، في حين أنه لم يحضر هذا الحدث أصلاً. في بعض الأحيان، قد يشعر الفرد أن ذاكرته قد خانته، لكنه لا يزال يصر على صحة ما يتذكره. وهذا التفاعل بين الذاكرة والواقع يثير التساؤلات حول مدى موثوقية عملية استرجاع المعلومات من الدماغ.

أسباب تكوّن الذكريات الكاذبة متعددة ومعقدة. في البداية، يتعين النظر إلى دور الدماغ في تكوين الذاكرة نفسها. الذاكرة ليست عملية تسجيل لحظي كما يفعل الكاميرا، بل هي عملية نشطة يتدخل فيها الدماغ في تشكيل المعلومات استنادًا إلى ما يعتقد أنه صحيح أو مفيد. عندما يسترجع الدماغ المعلومات، فإن ما يتم استرجاعه قد لا يكون دائمًا دقيقًا، بل يمكن أن يتأثر بتوقعات الشخص، حالته النفسية، أو حتى الأحداث التي تعرض لها بعد وقوع الحدث نفسه. هذه العوامل تؤثر في كيفية تذكر الأشياء، مما يؤدي إلى توليد الذكريات الكاذبة.

العامل الأول الذي يمكن أن يساهم في تكوّن الذكريات الكاذبة هو الاقتراحات الخارجية. عندما يتعرض الشخص لمعلومات غير دقيقة حول حدث ما، قد يبدأ في دمج تلك المعلومات مع ذكرياته الخاصة، مما يؤدي إلى تشكيل ذكريات مشوهة. على سبيل المثال، في بعض الحالات القضائية، يتم تقديم تفاصيل دقيقة حول حادثة معينة من قبل المحققين أو وسائل الإعلام، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أن يتبنى الفرد تلك المعلومات بشكل غير واعي ويظن أنها جزء من تجربته الحقيقية. هذه الظاهرة معروفة في علم النفس بتأثير الاقتراح، وهي تظهر بوضوح في تجارب مثل تجارب إلين هاريسون الشهيرة في السبعينيات، حيث أظهرت التجارب أن الأشخاص الذين تم إعطاؤهم معلومات مغلوطة حول حادثة معينة كانوا أكثر عرضة لتطوير ذكريات كاذبة حول ذلك الحادث.

أما العامل الثاني، فهو التأثيرات النفسية، مثل الإجهاد أو الرغبة في تصحيح أو تفسير أحداث معينة. على سبيل المثال، يمكن للأفراد الذين يعانون من الضغوط النفسية أو القلق أن يخلقوا ذكريات كاذبة كآلية للتكيف مع الواقع الصعب. عندما يكون الناس في حالات من التوتر أو الألم النفسي، قد يختلقون أحداثًا تكون أكثر قبولًا بالنسبة لهم نفسيًا. هذه الذكريات قد تكون أقل فظاعة أو أكثر توافقًا مع رغباتهم الشخصية في بعض الأحيان. علاوة على ذلك، قد يميل الأشخاص إلى تعديل أو تحسين ذاكرتهم لتتناسب مع هويتهم الشخصية الحالية أو لتلبية احتياجاتهم العاطفية.

هناك أيضًا عامل آخر يتعلق بالذاكرة الجماعية أو تأثير الآخرين. عندما يتشارك الأشخاص في مجموعة من التجارب أو القصص مع الآخرين، قد يتأثرون بتلك القصص ويندمجون معها بطريقة لا واعية، مما يؤدي إلى تطور ذكريات كاذبة. مثلاً، قد يشارك الأفراد قصصًا عن أحداث قد تكون مبالغًا فيها أو غير دقيقة، وتبدأ هذه القصص في التأثير على ذاكرة الأفراد الآخرين الذين كانوا حاضرين، مما يؤدي إلى تذكرهم لأحداث لم تحدث أو بشكل مختلف عما وقع فعلاً. تُظهر الدراسات أن الأشخاص الذين يتعرضون للمعلومات المضللة بشكل جماعي يمكن أن يصبحوا مقتنعين بأنها جزء من تجربتهم الشخصية، وهو ما يفسر تأثير وسائل الإعلام والمجتمعات في تشكيل الذاكرة.

في سياق أكثر تخصصًا، تأثير الوقت يعد عاملًا رئيسيًا في تكوّن الذكريات الكاذبة. مع مرور الوقت، قد تتلاشى التفاصيل الدقيقة للأحداث في ذاكرتنا. هذا التلاشي يؤدي إلى أن نملأ الفجوات بمعلومات أو تصورات خيالية، مما يعزز من احتمالية حدوث ذكريات غير دقيقة أو كاذبة. وهذا هو السبب في أن الكثير من الذكريات التي يتم تذكرها بعد فترة طويلة من حدوثها تكون مشوهة أو تحتوي على تفاصيل خاطئة.

تظهر الذكريات الكاذبة بشكل بارز في الذكريات الطفولية. في بعض الأحيان، يمكن للأطفال أن يخلقوا ذكريات حول أحداث لم تحدث أبدًا، وذلك نتيجة لتأثير العوامل المحيطة بهم. يمكن للقصص التي يسمعونها من الكبار أو البيئة المحيطة أن تُشكل ذكريات كاذبة، أو قد يظن الأطفال أن لديهم تجارب خاصة بناءً على مشاهداتهم أو تخيلاتهم. قد يكون هذا النوع من الذكريات هو الأكثر شيوعًا في مرحلة الطفولة حيث تكون الذاكرة أكثر مرونة وتأثرًا بالعوامل الخارجية.

من العوامل المدهشة الأخرى التي تؤدي إلى الذكريات الكاذبة هو التداخل بين الذاكرة الحقيقية والتخيلات. في بعض الأحيان، قد يخلط الشخص بين شيء حدث بالفعل وآخر تخيله أو حلم به. هذا النوع من التداخل يمكن أن يؤدي إلى تكون ذكريات زائفة بالكامل. يحدث ذلك عندما يصبح الشخص مقتنعًا بتجربة معينة بسبب أن الخيال أو الحلم كان قويًا ومقنعًا لدرجة أنه يدمج مع الذاكرة الحقيقية بشكل لا يمكن تمييزه.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون تأثير التثبيت أحد العوامل التي تساعد في تكوّن الذكريات الكاذبة. عندما يتعرض شخص لحدث مؤلم أو صادم، قد يكون الدماغ غير قادر على تخزين كل تفاصيل الحدث بدقة. لذلك، يمكن أن يحدث تثبيت لهذه اللحظات، حيث يبدأ الدماغ في تخزين تلميحات أو صور جزئية من الحدث بدلاً من التفاصيل الكاملة، مما يجعل الشخص يملأ الفجوات بناءً على ما يتوقعه أو ما يعتقد أنه حدث.

هناك أيضًا جانب من التفسير الشخصي للأحداث التي قد يسهم في تكوّن الذكريات الكاذبة. كل شخص يرى العالم من خلال عدسته الشخصية، ويعتمد على تجربته السابقة أو قيمه لتفسير الأحداث. نتيجة لذلك، قد يختلف تذكر الأحداث بناءً على كيفية تفسير الفرد لها في ذلك الوقت، وقد تتشكل ذكريات غير دقيقة بناءً على تلك التفسيرات. كما يمكن أن تؤثر الثقافة و البيئة الاجتماعية في طريقة تذكر الأفراد للأحداث. على سبيل المثال، في بعض الثقافات قد يكون للأفراد ميل لتذكر تجاربهم بشكل مختلف عن الأفراد في ثقافات أخرى بسبب القيم والأعراف المتنوعة التي تنظم كيفية تفسير وتجربة الأحداث.

تتجسد آثار الذكريات الكاذبة في العديد من المجالات الحياتية، بما في ذلك القضاء. في بعض الأحيان، يمكن أن تؤدي الذكريات الكاذبة إلى أخطاء فادحة في المحاكمات الجنائية. عندما يتم استرجاع تفاصيل غير دقيقة من قبل الشهود، قد يتسبب ذلك في إصدار أحكام خاطئة، وهو ما يبرز أهمية التحليل الدقيق للذاكرة في القضايا القانونية. كذلك، العلاج النفسي قد يتأثر بالذكريات الكاذبة، حيث يواجه المعالجون تحديات كبيرة في التمييز بين الذكريات الحقيقية والمزيفة التي قد يتم إحضارها من قبل المرضى.

في الختام، الذكريات الكاذبة هي ظاهرة معقدة تنطوي على مزيج من العوامل النفسية والاجتماعية التي تساهم في تشكيل الأحداث في أذهاننا بطريقة تختلف عن الواقع. يمكن لهذه الذكريات أن تكون جزئية أو مشوهة أو حتى مفبركة بالكامل، ويتأثر الأشخاص بها بشكل غير واعي. تفهمنا لهذه الظاهرة يمكن أن يعزز من قدرتنا على التعامل مع الذكريات في حياتنا اليومية، ويساهم في تحسين الأداء النفسي والاجتماعي في العديد من المجالات.

اللاوعي والتحكم فيه.. هل يمكننا تغيير ما لا ندركه؟

■ أحمد عباس

اللاوعي هو مفهوم معقد ومثير في علم النفس، وقد أصبح واحدًا من الركائز الأساسية في فهم سلوك الإنسان. يعود هذا المفهوم إلى سيغموند فرويد، الذي كان أول من أطلق فكرة اللاوعي كجزء من العقل الذي يحتوي على مشاعر، أفكار، ورغبات مكبوتة لا يمكن أن تظهر في وعينا بسبب تضاربها مع الأعراف الاجتماعية أو العقلانية. على الرغم من أن فرويد كان أول من قدم هذا المفهوم بشكل موسع، فإن فكرة اللاوعي ليست جديدة، فقد تطرقت إليها العديد من الحضارات القديمة والفلاسفة. لكن فرويد قدمها في إطار علمي معتبر وجعلها حجر الزاوية لفهم العديد من الظواهر النفسية.

كان فرويد يرى أن العقل البشري يتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هي: الوعي، واللاوعي، وما أسماه «الهو» (id). الوعي هو الجزء الذي ندركه ونستخدمه في التعامل مع العالم المحيط بنا، أما اللاوعي فهو الذي يحتوي على الرغبات والأفكار المكبوتة التي لا يمكننا الإحساس بها في حالتنا الواعية بسبب تضاربها مع ما يعتقده المجتمع أو مع عقلنا الواعي. كان فرويد يعتقد أن هذه الرغبات المكبوتة تتحكم بشكل غير مباشر في سلوكنا، مما يؤدي إلى ظهور تصرفات غير منطقية أو غير مفسرة أحيانًا.

واحدة من أبرز النظريات التي تشرح تأثير اللاوعي هي فكرة أن مشاعرنا وسلوكياتنا تتأثر بتجارب حياتية سابقة قد لا نكون واعين لها، لكنها تظل حاضرة في اللاوعي وتوجه سلوكياتنا. على سبيل المثال، قد نتحاشى مواقف معينة أو أشخاصًا محددين دون أن ندرك أن هذا التحاشي يعود إلى تجربة أو حادثة قديمة دفناها في اللاوعي، والتي تؤثر على قراراتنا اليوم. قد تظهر هذه التأثيرات في سلوكيات عفوية مثل الغضب أو الحزن في مواقف لا تبدو منطقية بالنسبة لنا، ولكنها تعكس في الواقع تأثيرات تلك التجارب القديمة التي اختزنتها ذاكرتنا اللاواعية.

تظهر هذه التأثيرات في العديد من مجالات حياتنا اليومية، مثل اتخاذ القرارات والتفاعل مع الآخرين. على سبيل المثال، قد نقوم باتخاذ قرارات استهلاكية دون أن نكون واعين للعوامل النفسية التي تؤثر فينا. في بعض الأحيان، قد نجد أنفسنا نختار منتجًا معينًا أو نقوم بسلوك اجتماعي بناءً على تأثيرات غير واعية من الإعلان أو العلامات التجارية التي ارتبطنا بها في ماضينا. كذلك، قد نجد أنفسنا نكرر أنماط سلوكية معينة حتى وإن كنا ندرك تمامًا أنها غير مفيدة، مثل الدخول في علاقات مؤذية أو اتخاذ قرارات مالية غير حكيمة. هذه الأنماط السلوكية ترجع إلى التأثيرات الخفية للاوعي، والتي تتحكم في سلوكنا رغم أن الوعي الكامل بها قد يكون غائبًا.

العوامل النفسية التي تساهم في تشكيل هذا اللاوعي تشمل تجارب الطفولة، والبيئة الاجتماعية، والتعليم، والظروف العاطفية التي مررنا بها. على سبيل المثال، يمكن لتجربة طفولة مؤلمة، مثل الإهمال أو التعرض للانتقاد المستمر، أن تترك تأثيرًا طويل الأمد في اللاوعي، بحيث ينشأ شخص في سن الرشد لديه مشاعر غير واعية من القلق أو عدم الكفاية، رغم أنه لا يتذكر بوضوح تلك التجارب السلبية. مثل هذه التجارب قد تؤدي إلى صراعات داخلية تؤثر في علاقاته الاجتماعية وعمله في الحياة اليومية.

من الأمثلة الشائعة على تأثير اللاوعي هو تأثيره في تفاعلاتنا مع الآخرين. كثيرًا ما نميل إلى تصنيف الأشخاص بناءً على انطباعات أو مشاعر غير واعية قد لا تعكس الواقع. قد نشعر بمشاعر غير مفسرة تجاه شخص معين، مثل النفور أو الانجذاب الشديد، وهذا الشعور في كثير من الأحيان لا يرتبط بأي تصرف فعلي قام به الشخص، بل يتأثر بتجارب سابقة أو أفكار مكبوتة في اللاوعي. في بعض الحالات، قد نكون غير قادرين على تحديد السبب الذي يجعلنا نميل إلى شخص معين أو نبتعد عن شخص آخر، لكن هذه المشاعر قد تكون موجهة من قبل اللاوعي الذي يحمل في طياته تجاربنا الماضية.

السؤال الذي يطرحه العديد من العلماء هو ما إذا كان بالإمكان التحكم في اللاوعي. البعض يرى أن السيطرة عليه أمر مستحيل لأنه يشكل جزءًا من العمليات العقلية التي تحدث خارج نطاق إدراكنا الواعي. ومع ذلك، هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى أن الإنسان قد يستطيع التأثير على لاوعيه من خلال بعض الطرق والآليات النفسية. العلاج السلوكي المعرفي، على سبيل المثال، يعتمد على فكرة أن الفرد يمكنه التعرف على أنماط تفكيره غير الواعية والعمل على تغييرها تدريجيًا. في هذا النوع من العلاج، يتمكن الشخص من تحديد الأفكار السلبية التي قد تكون ناتجة عن تأثيرات لاواعية والعمل على استبدالها بأفكار أكثر إيجابية. هذا يشير إلى أن هناك إمكانية لتوجيه سلوكياتنا غير الواعية من خلال زيادة الوعي الذاتي والتعرف على الأنماط اللاواعية.

التنويم المغناطيسي هو طريقة أخرى يُعتقد أنها تساعد في التحكم في اللاوعي. في هذه التقنية، يتم وضع الشخص في حالة استرخاء عميق تتيح له الوصول إلى ذهنه الباطن والتأثير فيه. في هذه الحالة، يتمكن الشخص من مواجهة الأفكار والذكريات التي قد تكون مدفونة في اللاوعي والتي تؤثر على سلوكه، ويمكنه العمل على تعديل هذه الأنماط بطرق تتوافق مع رغباته الواعية. على الرغم من أن هذا النوع من العلاج قد يكون مفيدًا في بعض الحالات، فإنه يحتاج إلى ممارس ماهر لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

تتمثل إحدى الطرق الأخرى التي يمكن أن تساعد في التحكم في اللاوعي في التأمل. من خلال التأمل، يمكن للأفراد أن يصبحوا أكثر وعيًا بأفكارهم ومشاعرهم، بما في ذلك تلك التي تنبع من اللاوعي. التأمل يمكن أن يساعد الشخص في تعزيز الوعي الذاتي، مما يتيح له التعرف على الأنماط النفسية الخفية التي قد توجه سلوكه. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التأمل على تقليل مستويات التوتر والقلق، وهو ما يمكن أن يسهم في تقليل تأثير الأنماط السلبية التي قد تكون ناتجة عن اللاوعي.

ومع ذلك، رغم كل هذه الأساليب والطرق التي يمكن أن تساعد في التأثير على اللاوعي، يبقى من المهم الاعتراف بأن التحكم الكامل في هذا الجزء من العقل البشري لا يزال تحديًا كبيرًا. يعود ذلك إلى أن اللاوعي ليس مجرد مكان لتخزين الأفكار المكبوتة، بل هو عبارة عن شبكة معقدة من المشاعر والتجارب التي تتداخل مع بعضها البعض بطريقة يصعب فك رموزها أو التحكم فيها بسهولة. بينما قد يتمكن الشخص من تغيير بعض أنماط سلوكه، يبقى اللاوعي جزءًا غير قابل للسيطرة الكاملة في أغلب الحالات.

في النهاية، يُعد اللاوعي جزءًا حيويًا من تجربتنا الإنسانية، يؤثر في سلوكنا وتفكيرنا بطرق قد لا نكون دائمًا واعين لها. على الرغم من أن هذا الجزء من العقل يعمل بشكل غير مرئي، إلا أنه يسهم بشكل كبير في تشكيل حياتنا. من خلال العلاج النفسي والوعي الذاتي، يمكننا العمل على تقليل تأثيرات اللاوعي السلبية على حياتنا اليومية. ومع ذلك، تظل السيطرة الكاملة عليه أمرًا صعبًا، ويحتاج الأمر إلى مزيد من البحث لفهم كيفية التعامل مع هذا الجزء المعقد من العقل البشري بشكل أكثر فعالية.

Aştî السلام
www.selamdemocratic.com
selamdemocratic@gmail.com
partiya.aşti
Rengîn
Hijmara (111) Çileyê paşîn 2025

Dengbêja Nemir Belga Qado / Pirîskê Mihoyî

Belga Qado, dengbêja nebîrkirî, Xwidana dengê zingilî

Navê Belga Qado di nava dîroka stranbêjîya me ya gelêrî de navekî naskirî û hizkirî ye. Dengê wê zîze, notila zengilî. Kê hema carekê stranên wê bi radyoya Yêrêvanêye kurdî bihîstibe, tê bêjî bi mitalan ve diçe gundê kurmancî, li şaya dibe mêvan, gava qîz û bûk bi çirpîkî diketine dîlanê, distran û bi deng govend digerandin…

Gulşêna min, şêna min,
Gulşêna min, çavê min,
Gulşêna min, şêna min,
Gulşêna min, ruhê min!..

Sal tên û derbas dibin, sed mixabin, gelek dengbêjên me yê navsere yên dewra Sovyêta berê konên xwe ji nava konan bar dikin û diçine li ber dilovanîya Xwedê. Raste, dengên wan di dengxana radyoya Rewanê ya «Fonda zêrîn» de têne parastinê, lê navê wan hêdî-hêdî tê bîrkirinê. Serbarê serda jî, gava van dehesalên dawîn tora civakî – Înternêt pêşva çûye, bêhesab malper, TV, radyo û dezgehên çanda kurdî derketine meydanê, gelek caran stranên dengbêjên navdar tevî li hev dikin, navên xudanên wan şaş dikin, li ser kar û jîyana wan stranbêjan agahdarîyên nerast didin, lo hela caranan jî hinek «hunermendên» nûpêketî stranên wan dengbêjan qaşo «veçê» dikin, dughêrin û dikine klîp û wekî efrandinên xwe yê xwexwetîyê raberî maşoqên sazbendîya kurdî dikin… Tiştekî eşkere ye û kî dikare vê rastîyê red û hêç bike, wekî Sûsîka Simo di nava kurdên Yekîtîya Sovyêta berê de dengêja jina yekemîn bû, ya ku di nîveka salên 50yî ya sedsala derbasbûyî de derkete li ser dikê û stra? Kî dikare dijî wê yekê derkeve, ku di nava stranbêjên jin de berî gişkan dengê wê li ser qeytanê li radyoya me hatîye nivîsarê? Tu kes! Bê guman, ew yek jî îsbatî ye, wekî dû Sûsîka Simo re evan dengbêjên me yê jin derketine erafê meydana stranbêjîya gelêrî, şuret û marîfeta xwe nîşan dane: Belga Qado, Fatima Îsa, Zadîna Şekir, Kubara Xudo, Tukaza Xemo, Gulîzera Etar, Naza Kokil, Aslîka Qadir, Sîsa Mecît û gelekên mayîn. Îro ez dixwezin der heqê Belga Qado dê gilî bikin, ya ku xudana dengekî bitaybet e. Eva serê salekê ye, ku ez malbeta wê re bûme nas. Çi rast-raste, min hela li salên xortanîyê dengê vê canikê bi radyoya kurdî bihîstibû û heya niha jî ez dengê wê ve heyr û hijmekar im, sewt û akla wê têr nabim. Gava starnên wê dibhêm, min tirê xûşaka mine mezine distrê. Û wê jî bêjim, heya van dawîyan min tirê Belgê ji gundê Elegezê ye. Lê gava li Fakebookê ez dota wê – Nazîka Miraz re bûme nas û çend roj berê min wêra deng kir, nû pê hesîyam, wekî Belgê ji navçeya me ya Talînê ye (Ermenîstan), ji gundê Berojê (Dûzkenda berê). Salên karmendîya li Rojnama «Rya teze» ez gelek caran li vî gundî qesidîme. Li vî gundî gelek malbetan nas dikim, gelek dost û hevalên min ji vî gundî hene. Lê, sed heyf, wê demê Belga Qado re nebûme nas, ji ber ku malbeta wê hela sala 1954an ji gund bar kiribû û çûbû bajarê Yêrêvanê. Heynese. Gundê Berojê gundekî xurû kurmancî ye. Binecîyên vî gundî jî piştî rev û beza xezeba sala 1915an ji miskenên xwe yê dîrokî, ji Kurdistana bakûr cîhşihtî bûne û berê xwe dane Ermenîstanê, navçeya Talînê. Eva gunda li pêşa Çîyayê Elegezê yê başûrê rojavayê dikeve. Di vî gundî de malbetên qebîlên êzidîyayê bendûran û kaşaxan cîh û war bûne. Di dema damezirandina dîwana Sovyêtê de, çawa li her deran, li vî gundî jî werguhastinên aborî, civakî û çandî pêk tên: malhebûna gundê kolêktîv tê sazkirinê, dibistan vedibe, dest bi hilanîna nexwendîtîyê dibe. Şayî, stran û dîlan li wî gundî jî kêm nedibûn. Qîz û bûkan, keç û xortan li kewşan distira, li bêderan distira, li malê distira, li şayan distran. Belga Qado jî hema hemû stranên xwe ji gundîyên xwe hildaye…Belga Qado 31ê tebaxa sala 1934an di mala Qadoyê Mecîtê bendûrî û Naza Beyroyê mendesorî de ji dayîkê dibe. – Navê dîya min, – dota Belga Qado – Nazîka Miraz, ku vê gavê li Fransyayê ye, dibêje, – li şadenamê wê ya bûyînê de nivîsîne Porsor. Lê, çawa hûn dizanin, li bal me êzidîyan jî gelek dê û bavan şîrînbûna çend nav zarên xwe kirine. Di mala me de dêya min re digotin: Belgîzer, Belgê. Navê Belgê wisa jî li ser dêya min ma heya roja mirinê… di gundê Berojê de mala me maleke navdar bû, maleke bi qedir, qîmet û sîyant bû. Bavê minî rehmetî –Mirazê Nadir ji qebîla kaşaxa bû. Ew mêrekî çê û xurt bû, merivekî zor, xîret û bihêz bû. Salên şerê hinberî almanên faşîst ewî bi xîret û çalakîya xwe gelek malên êzidîyan li navçeya me ji birçîbûnê xilas kirin. – Lê bavê teyî rehmetî çawa dêya te dît, xwest û anî malê? – Navbirîyê didime dengkirina Nazîkê.– Bavê min zewicî bû, jina wî ji bajarê Tbîlsê bû, kurekî wî ji wê jinê hebû. Navê wî birê min Grîşa ye. Lê bavê min û jina wî wê hênê hev nedikir. Jina wî carekê dixeyîde û diçeTblîslê, mala bavê xwe … bavê min sala 1924an ji dayîkê bûye. Ew 10 salan ji dêya min – Belgê mezintir bû. Di destpêka salê 1950yî de dîya min – Belga Qado nîşan dikin û roja dewata wê bavê min wê ji pencera mala kalkê min – Qadoyê Mecît re derdixe û direvîne… Em bi malbetî sala 1954an ji gund bar dikin û diçine bajarê Yêrêvanê…– Gava em zaro hatne dinyayê, – xûşka Nazîk dengkirina xwe ya bi têlê dûmayî dike, – mezin bûn, me îdî fêm dikir, wekî bavê me dêya me gelekî hiz dikir û pêra jî kumreşî wê dikir. Bavê min merîkî hêrs û sert bû. Me tirsa wî newêribû tetika têla malê jî hilda, gava dengê zengil dihat … Em çar xûşk û pênc biran e. Sed heyf, sê birên min û xuşkeke min çûne li ber dilovanîya Xwedê. Em gişk bi ruhê mirovhezîyê, dilovanîyê, tifaq û xîretê li ber destê dê û bavê xwe terbîyet-tore bûne … gere bê gotinê, wekî salên nîveka 50yî bi hereketê Sûsîka Simo li Rewanê çend komên kilam û reqasê têne sazkirinê, yên ku ne tenê li bajarên Ermenîstanê, lê wisan jî li Tbîlîsê pêşda dihatin. Li Yêrêvanê koma Sûsîkê dikete nava Fîlharmonîya Ermenîstanêye dewletê. Gelek caran sazbendên navdar Şamlê Beko, Egîdê Cimo, dengbêjên hêja Karapêtê Xaço û yên dinê tevî koma wê bûne û pêşda hatine. Wekî tê dizanin, sala 1955an li Yêrêvanê radyoya kurdî vedibe. Sal bi sal dengxana radyoyê bi dengên nû ve dixemile. Sala 1958an dengê Sûsîka Simo tê nîvîsarê, lê li destpêka salên 60î de wisan jî dengê Belga Qado û hemû denbêjên jin ên dinê (navê wana me li jorê bîr anîye) bi hereketê Xelîlê Çaçan Mûradov tê nivîsarê û stranên wane pêşîn li radyoyê têne qeydkirinê. Tiştekî balkêş e, ku ansambla Ermenîstanêye dewletê ya ser navê Aram Mêrangûlyan gelek caran bi dem û dezgên xwe yê sazbendîyê li radyoya me awazên starnên me yê gelêrî lê dane û qeyd kirine, lo hela gelek dengbêjên ermenîyayê emekdar jî kilamên kurdî strane. Vê gavê di dengxana Radyoya Yêrêvanêye kurdî de wekî 10 kilamên Belga Qado hene. Ewê stranên xwe bêtir tevê Karapêtê Xaço gotine. Stranên wê yê eyan evin: «Kura çîyayê tapê Qersê», «Gulşêna min», «Dêre sorê biçûkê» yanê jî «Hindî were paytexte» (tevî Karapêtê Xaço), «Sarê rabe sibeye» (tevî Karapêtê Xaço), «Bêrîyê tê ha, bêrîyê tê» (tevî Efoyê Esed), «Lê bi holê, lê bi holê» (tevî Karapêtê Xaço), «Lûr, wey, lûr» û yên mayîn. Dengbêja navdar Aslîka Qadir bîr tîne: «Mala Belga Qado li Rewanê cînarê mala bavê min bû. Ez 14 salî bûm, diçûme dibistanê û dihatim. Herdem min ew li ber dêrî didît. Min zanîbû, ku stranên wê bi radyoyê didin. Lê tu cara ewê nedigot, ku me dengê wê bihîstîye yanê na? Kulfeteke bedew û merîfet bû, cil û bergên wê kurmancî bûn, notila xanima radibû û rûdinişt. Gava ez dersê dihatim, ewê li ber derê avayî ez didame sekinadinê û ji min dipirsî: «Lela min, çavê min, te îro çi stendîye?»… Caranan ez diçûma mala wê. Kulfeteke gelekî pêşverû bû, dilê wê paqij bû. Ewê wê hênê li ber tiştên kevneşopî serê xwe danexist, mîna Sûsîka Simo rabû û stra … Tesîra dengê wê heyanî niha jî li ser min heye. Min bîra Belga Qado kirye … Rehma Xwedê wê be!».

– Bavê min, – Nazîk dibêje, – sala 1980yî çû li ber dilovanîya Xwedê. Piştî hilweşbûna Sovyêtê malbeta me jî mîna gelek malbetan ji ber şert û mercên aborî û civakî ji Ermenîstanê derket. Em çûne bajarê Rûsyayê yê bi navê Yaroslavlê. Û dêya min 15ê îlona sala 2004-an piştî nexweşîya gelek salan li vî bajarî çû ser heqîya xwe. Meytê wê li mexberê êzidîyan yê li bajarê Tûtayêvê me spartîye ax-berê sar … dengê Belga Qado li cêhanê ma û wê heta-hetayê jî bimîne. Ew deng maşoqên sazbendîya gelêrî heya niha jî heyr û hijmekar dihêle … Dengê Belga Qado tê bêjî hema vê gavê jî li ber guhê min perwaz dide:

Hewşa me hewşa we da,
Wey, lûr, wey, lûr, wey, lûr
Berê hewşê qulbêda,
Her govendê, govendê!

BÊDÛDILIYA MEZINBÛNÊ

Hisên Mislim Ebas

Li min dibarin şaşî ji neçarî ji demên borî
Li evîn hêviyên nû bi dawî dibin ji dûrbûna bêdawî
Her tişt çewt û vala digerin li dem û dewran ev bar bi giranî
Nema dizanim bi ku ve herim bi ku ve biçim
Ev e halê min kal xuya dikim ji nêzîkî ve
Evîn bi min bawer nabe ji lêborîna bi xulek û çirikanî
Li asîmanê ciwaniya min kevir dibarin bi hêsanî
Nema dizanim bi ku ve herim bi ku ve biçim
Ji hizirîna li pêşeroja winda bi poşmanî
Hizir , raman û mejî tev li hev dibin yek carî
Ji neçarî digire ser mil bar bi giranî
Nema dizanim bi ku ve herim bi ku ve biçim
Gula temen pûçbûyî ji min tim gazin dibin

Xwê li birînan bûyî kolan li min tarî dibin
Ji heval û hogiran dûr bûyî her kes ji min destşiştî dibin

Hema li min dûdil bûyî ev jîn tim şaşî li min dibin
Nema dizanim bi ku ve herim bi ku ve biçim

Mem û Zîn

Ehmedê Xanî

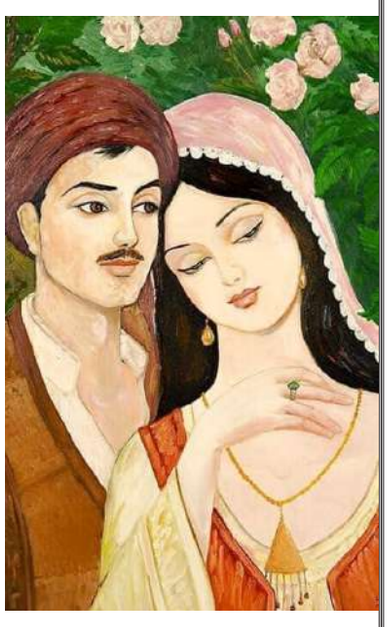

Sernameyê name, namê Ellah
Bê namê wî natemam e wellah
Ey metle'ê husnê 'işqibaz î
Mehbûbê heqîqî û mecaz î
Namê te ye lewhê nameya 'işq
Ismê te ye neqşê xameya 'işq
Bê neqşê te, neqşê xame xam e
Bê namê te, name natemam e
Namê te ye sahibeytê meqsûd
Fihristê mukatebatê mehmûd
Medmûnê muraselatê la-reyb
Meshûdê mukasefatê bi-l-xeyb
Mehbûbê qulûbê men lehu l-qelb
Qelban tu dikî bi ba xwe ve celb
Me'sûq tu yî, bi fexr û naz î
Aşiq tu yî, lêk bêniyaz î
Mutleq tu mufîd û mustefad î
Bêşubhe murîd û hem murad î
Nûr î tu di husn-i rûyê dildar
Nar î tu di qelbê 'aşiqê zar
Şem' î, ne ji qismê nûr û nar î
Şems î, ji 'eyan tu perdedar î
Genc î tu di nêv tilismê 'alem
Kenz î tu 'eyan ji ismê adem
Ev 'alem û ademî û meshûd
Ev mumkin û masiwayê mewcûd
Hemiyan bi te ye mudare û debr
Feyyadê riyadê xelq û we-l-emr
Emrê te bi lefzê »kun« du 'alem
Mewcûd kirin, xered çi adem
Adem bi xwe yek ji herdiwan e
Yek herf e ji emrê »kun« fe-kane
Ew herf, heqîqeta muheqqeq
Hem emr e bi qudreta te hem xelq
Esbah muressem in ji nasût
Erwah muwessem in ji lahût
Ev rûh û cesed bi cebr û ikrah
Tezwîc bûyîn bi emrê Ellah
Nasûtî egerçi rengsefal e
Lahûtî ji pertewa cemal e
Herfa ko me gotî, neqşihûr e
Lê meqsed û me'neya wê kûr e
Zahir te eger numaye suxra
Batin ew e neqşê xame kubra
Mewcûd e di wî şehadet û xeyb
Meşhûd e di wî şiyadet û 'eyb

www.selamdemocratic.com
selamdemocratic@gmail.com
partiya.asti

Aştî السلام

Rojnameyek sîyasî, civakî , çandî

Hejmar (111) Çileyê paşîn 2025

Gelo Tirkîya peymana 10ê Adarê xirab dike?

Şoreş Derwîş

Car caran, berpirsên tirk daxuyanîyan didin û daxwaza lezandina peymana 10ê adarê ya di navbera Hêzên Sûrîyaya Demokratîk (HSD) û hikûmeta Şamê de dikin. Li gor vîzyona fermî ya Tirkîyayê, ev lezandin û pêkanîn tê wateya hilweşandina karakterê saziyî û neteweyî yê HSDyê û paşê entegrekirina endamên wê wekî takekesan di nav artêşa "erebî" ya Sûrîyayê de. Bê guman, ev vîzyona Tirkîyayê tê wateya yek tiştî: hilweşandina HSDyê, ne entegrekirina wê bi wateya rastîn a peyvê. Ev daxwaza Tirkîyayê dibe ku ji hêla HSD û Şamê ve hatibe guhartin, ku di destpêka cotmehê de bi pejirandina Amerîkayê li ser pêşnîyarên entegrekirinê yên pêşîn li hev kirin. Ev pêşnîyar veguherîna HSDyê bo komek ji beş û tugayên leşkerî, bi vî rengî xurtkirina avahîya nazik a Wezareta Parastinê, ku piştî şikestina girîng a di nav dezgehên ewlehîyê yên wê de ku piştî êrîşa Tedmurê û kuştina leşkerên amerîkayî derket holê, ji bo Washingtonê bûye çavkanîya fikaran, pêşkêş kirin. Di rojên dawîn de, Wezîrê Parastinê yê Tirkîyayê Yaşar Guler, li pey şopa Wezîrê Derve Hakan Fidan, vebijark û senaryoyên ku wekî hewldanên zextkirina Hêzên Sûrîyaya Demokratîk (HSD) bi domandina vebijarka leşkerî hatin fêmkirin, nîşan da. Dibe ku pevçûnên li Şêx Meqsûdê yên roja Duşemê êvarê ji alîyê komên girêdayî rejîma Şamê ve, qismî, van taktîkên zextê yên Tirkîyayê nîşan bidin. Lêbelê, dijwarbûna hêrsa Tirkîyayê xuya dike ku bi awayekî çêkirî û bandorek sînordar heye, ji ber ku Tirkîya ji sibata borî ve, dema ku damezrînerê Partîya Karkerên Kurdistanê (PKK), Ebdulah Ocalan, dawîya têkoşîna çekdarî û veguherîna ber bi çareserîyeke sîyasî ve ragihand, dev ji çerxa pevçûnên çekdarî yên dubare berda, dimeşe. Di encamê de, tiştê ku di hundir de diqewime, qutbûnek ji şerê çekdarî û ber bi têkoşîna demokratîk, sivîl û gelêrî ve temsîl dike. Ji wê demê ve, Tirkîya di pêvajoyek aştîyê ya çalak de ye, ku ew tercîh dike ku bi gotinên din vebêje. Her çend şert û mercên dijwar ên ji bo aştîyê hewceyî asteke sînordarkirinê ne da ku hewldanên aştîyê neqelişin, Tirkîya di daxuyanîyan de dergehekê dibîne da ku tengezarîya meylên faşîst û şovenîst ên ku çareserîyê red dikin, bikişîne û têkilîya nakok ya di navbera kurd û tirkan de rast bike. Di vê atmosfera ku bi gumanên hevbeş tijî ye, Wezîrê Parastinê yê Tirkiyayê Yaşar Guler di rojên dawî de derbarê Hêzên Sûriyaya Demokratîk de daxuyaniyên zêde da çapemeniyê û daxwaz kir ku ew wekî takekesan tevlî artêşê bibin û pêvajoya entegrasyonê bilezînin, tevî nebûna saziyên ewlehî û leşkerî yên damezrandî an jî bi zelalî diyarkirî li Sûriyayê. Banga Guler, bi awayekî, tê vê wateyê ku HSD û bi berfirehî deverên bakurrojhilatê Sûriyayê, bi lez ber bi kûrahiya kaos û şerê navxweyî yê nû ve diçin, nemaze ji ber ku prensîba ku wî di civîna çapemeniyê de pêşkêş kir – "yek dewlet, yek artêş" – ji bo welatekî parçebûyî ku ji hêla komên ku hîn veneguheriye artêşek yekgirtî veqetiyaye derbas nabe. Ev tê vê wateyê ku pêşîn divê avakirina dewleteke yekane di bin peymanek nû de be ku pêşîniyê dide avakirina artêşek neteweyî, li jor girêdanên mezhebî an jî partîzanî. Bi eşkereyî, Wezaretên Parastinê û Karên Derve der barê pêvajoya aştîyê ya Sûrîyayê de dudil xuya dikin, tundrewîya berbiçav û retorîka provokatîf nîşan didin, dixwazin peymana adarê têk bibin û fikarên li ser bandorên potansiyel li ser pêvajoya aştîyê ya navxweyî ya Tirkîyayê zêde bikin. Amadebûna leşkerî ji bo tevgerê dîroka dawî ya Tirkîyayê, bi taybetî heyamê di navbera 2007 û 2008an de tîne bîra mirov. Di vê demê de, Wezareta Parastinê ji bo têkbirina her hêvîya gihaştina danûstandineke azad û bi rûmet bi Partîya Karkerên Kurdistanê (PKK) re xebitî û li şûna wê bi bawerî şer hilbijart. Wiha xuya bû ku serokwezîrê wê demê Erdogan û Serokkomar Ebdulah Gul kêmtir meyla vebijarkên leşkerî yên biha dikirin, ji ber ku îhtîmala ku general nikaribin serkeftinek biryardar li ser PKKyê bi dest bixin texmîn dikirin. Generalan rewşa xwe ya nebaş, ku ji bo hikûmetên Tirkîyayê çavkanîya tengasîyê bû, feda kirin û li herêma Zapê ya başûrê Kurdistanê şikestineke mezin xwarin. Dibe ku vê şikestinê hevsengîya hêzê di nav dewletê de guhartibe û rewşa sîyasî ya navxweyî guhartibe. Yên ku li dij pêvajoya aştîyê ya danûstandinan bûn, neçar man ku qebûl bikin ku ev pirsgirêk nikare tenê wekî mijareke ewlehî û leşkerî bimîne, lê dikare bi rêya sîyaset û danûstandinan bi rêya torên navbeynkarên kurd û rojavayî were birêvebirin.

Di wê demê de, Wezîrê Parastinê Yaşar Buyukant

xuya bû ku ji bo şer hewesdar e, lê tiştên ku qewimîn hemû geşbînîya li ser pêşketinên li ser enîya leşkerî red kirin. Piştî têkçûnê û nêzîkî mehekê şûn de, Serokkomarê Iraqê Celal Talabanî çû Enqerayê û bi Erdogan, Gul û serokê îstîxbaratê Emre Taner re civîya. Piştî ku civîna fermî bi dawî bû, Erdogan û Gul bi tenê li hundir man. Piştî girtina derî, wan jê pirsî: "Li Zapê çi qewimî? Rewşa PKKyê çawa ye?" Talabanî rewşa li erdê ji wan re rave kir, lê dema ku vegerîya Silêmanîyê, wî şîrove kir: "Tiştê ku min dît ev bû: Têkçûna artêşa tirk li Zapê Gul û Erdogan kêfxweş kir. Çavên wan dikenîyan!" Bi piştgirtina şahidîya serokkomarê rehmetî yê Iraqê, mirov dikare wêneyê dabeşbûnên tûj û kronîk ên di nav sazîyên tirk de der barê helwesta li ser pêvajoya aştîyê de derxîne holê. Têkçûna alîyekî di nav dewletê de di wê demê de bi rastî jî tê wateya serkeftina alîyekî din. Di rastîyê de, tiştê ku qewimî ne lîstikek guhartina rolan bû, lê belê pêşbazîyek bû ji bo kî desthilatdarîyê digire. Gelo Tirkîya niha der barê çareserkirina mijara HSDyê de dabeşbûnekê dijî, yan tevahîya mesele tenê lîstikek guhartina rolan e? Ji perspektîfeke hişyar, daxuyanîyên Tirkîyayê yên her ku diçe tundtir dibin li hember HSDyê dikarin wekî nîşaneya du îhtimalan werin şîrovekirin: A yekem, dabeşbûn û parçebûnek di nav dezgeha desthilatdar de, mîna ya ku di salên 1993, 2005, 2007-2008 û 2013-2014an de qewimî, ku bi têkçûna fraksîyona nerm di nav dewlet û hikûmetê de bi sûda hêzên "ceribandinî" yên ku bawer dikirin ku têkbirina şervanên kurd mimkun e, li ser bingeha xeyalên sîyasî yên ku ji hêla şert û mercên herêmî û navneteweyî ve têne xurtkirin, bi dawî dibe. Îhtimala duyemîn ew e ku tevlihevîya heyî ya daxuyanîyên tund û bangên ji bo têgihaştinê bi HSDyê re beşek ji lîstikek guhartina rolan e, ku armanc dike ku HSDyê teşwîq bike ku tawîzên mezintir bide. Lê belê, di her du rewşan de, têlek hevpar nîşan dide ku hem di dewleta kûr de hem jî di nav dezgeha dewleta xuya de kêmasîyek heye, ku ji xwesteka "ceribandinê" û têkçûna naskirina aştîyê di navbera Tirkîya û cîhana kurdan de wekî fermanek stratejîk derdikeve holê ku dê Tirkiyayê ber bi komarek duyemîn ve bibe li ser bingeha wekhevî û naskirina hevbeş. Lê belê, gefên Tirkîyayê yên ji bo bikaranîna "senaryoyên" din ji bo danûstandina bi HSDyê re, ku îşaret bi vebijarka leşkerî dikin, ji ber hevahengî û lihevhatina sîyaseta Sûrîyayê bi biryara Amerîkayê re, ne bawerbar xuya dikin. Bi vî rengî ew wekî rêyekê xuya dikin ku peymana adarê li gor vîzyonek neteweperist a Tirkîyayê ji nû ve were çêkirin ku êdî Amerîka û welatên herêmê eleqedar nake. Di vê navberê de, Washington israr dike ku bi pêkanîna peymanê re berdewam bike, bêyî ku têgihaştinên Tirkîyayê yên der barê mekanîzmaya entegrasyonê de paşguh bike. Ji perspektîfa Amerîkayî ve, rêya aramîya li Sûriyayê di bicihkirina HSDyê de di dilê pergala parastinê ya Sûriyayê de ye. HSD di şerê li dij DAIŞê de kevirê bingehîn dimîne, wekî ku bi êrîşa Tedmurê ve hate nîşandan, ku kesên ku bawer dikirin ku serdema xwespartina li HSDyê nêzîkî dawîya xwe bûye, şaş kir. Ew bi xwe eşkere bûye ku her biryarek leşkerî ya bêwijdan a Tirkîyayê ne tenê dê Washingtonê hêrs bike, lê di heman demê de dê tevahîya pêvajoya aştîyê ya Kurd-Tirkîyayê jî têk bibe. Bi îhtîmaleke mezin, gefên Tirkîyayê li gor têgihaştinek proaktîf a Tirkîyayê tên ku li ser bingeha wê ramanê ye ku pêşkeftina di çareserkirina pirsgirêka kurd de li Sûrîyayê dê bê guman vegere Tirkîyayê. Ji ber vê sedemê, Enqera hewl dide ku encamên "çareserîyên dadperwer" ên vê pirsgirêkê li Sûrîyayê kêm bike, da ku vegirtina wan çareserîyên dadperwer li ser wê belav nebe.

Navenda Kurdî ya Lêkolînan

Donald Trump: Bersiva êrîşê dê were dayîn

Der barê êrîşa li Sûrîyayê ya li dij leşkerên amerîkayî de Serokê DYAyê Donald Trump danezanek belav kir. Roja şemîyê 13.12.2025 li nêzî bajarê Tedmurê ya li çola Sûrîyayê, li dij karwanekî hêzên Hevpeymanîya Navneteweyî êrîş pêk hat. Berdevkê sereke yê Pentagonê Sean Parnell nîşan da ku di êrîşa xwekuj ya çeteyên DAIŞê ya li çolistana Sûrîyayê de 2 leşkerên amerîkayî û wergervanek sivîl ê amerîkayî hatine kuştin, her wiha 3 leşker jî birîndar bûne. Serokê Dewletên Yekbûyî yên Amerîkayê (DYA) Donald Trump li ser hesabê xwe yê fermî peyamek weşand û êrîşa çeteyan a li ser leşkerên amerîkayî bi tundî şermezar kir. Donald Trump ji bo birîndaran şîfa xwest û wiha domand: "Ev êrîşa DAIŞê ya li dij Amerîka û Sûrîyayê, li herêmeke gelekî metirsîdar a Sûrîyayê pêk aht ku bi temamî di bin kontrola dewleta Sûrîyayê de ye."

Pûtîn Madalyaya Pûskîn da Profesorê Kurd Resad Mîran

Serokê Rûsyayê Putin di merasîmek taybet de ku li Qesra Kremlinê hate lidarxistin, Madalyaya Pûşkîn da zanyarê Kurd ê navdar Prof. Dr. Reşad Mîran. Mîran bû yekem Kurd ku ev xelat wergirt û banga xurtkirina hevkariya di navbera Rûsya û civaka Kurd de kir.

Bi boneya Roja Yekîtiya Neteweyî ya Rûsyayê, li Qesra Kremlinê merasîmek ji bo pêşkêşkirina Xelatên Dewleta Federasyona Rûsyayê hate lidarxistin. Di merasîmê de, Madalyaya Pushkin ji hêla Serokê Rûsyayê Vladimir Putin ve pêşkêşî akademîsyen û rewşenbîrê navdar ê Kurd Prof. Reşad Mîran hate kirin. Ev xelat, ku navê xwe li ser helbestvanê mezin ê Rûs Alexander Pushkin digire, ji sala 1999an vir ve ji kesên ku di warên çand, huner û zanistên mirovî de beşdarîyên girîng di lêkolîn, parastin û pêşvebirina çanda Rûsyayê de kirine, tê dayîn. Di merasîmê de, Prof. Dr. Miran di axaftina xwe de ji Putin re got: "Birêz Serok Vladimir Vladimirovich, ez kêfxweş im ku di vê merasîma taybet de amade me. Ez serbilind im ku karê min wekî etnograf ji hêla Federasyona Rûsyayê ve hatiye naskirin. Têkiliyên di navbera Kurdistan û Rûsyayê de dirêj û xurt in. Ez her gav piştgirê van têkiliyan bûm û hewl da ku dostaniya di navbera her du aliyan de xurt bikim. Ez hêvî dikim ku hevkariya me bi Balyozxaneya Rûsyayê re berdewam bike û ez bikaribim di karê xwe yê dîrokî û etnografîk de bi qîmet bim. Bi navê xwe û hevkarên xwe yên Rûsîaxêv, ez dixwazim daxwazekê bikim: Ji kerema xwe gihîştina bêtir pirtûk, kovar û rojnameyên bi zimanê Rûsî, nemaze yên li ser Kurdan û çanda Kurdî, peyda bikin. Em dixwazin ku têkiliyên me bi zimanê Rûsî re sax bimînin. Careke din, ez spasiya xwe ya ji dil pêşkêş dikim."

Prof. Dr. Miran axaftina xwe bi gotina bi Kurdî bi dawî kir, "Zor spas!"

PeyamaKurd